



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقييم دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن
الاقتصادي الكلي في ظل اصلاحات الجيل الثاني
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2019

إشراف الأستاذة:

د. بوصبيح صالح رحيمة

المشرف المساعد:

د. بوسواك أمال

إعداد الطلبة:

كهربيعة مناصر

كهروميضاء مليك

كهرمسعودة بن أحمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
-احمد نصير	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
- بوصبيح صالح رحيمة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
- بوسواك أمال	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً مساعداً
-شليق عبد الجليل	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقييم دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن
الاقتصادي الكلي في ظل اصلاحات الجيل الثاني
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2019

إشراف الأستاذة:

إعداد الطلبة:

كهربيعة مناصرد. بوصبيح صالح رحيمة

كهرروميضاءمليك المشرف المساعد:

كهرمسعودة بن أحمدد. بوسواك أمال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
-	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
- بوصبيح صالح رحيمة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
- بوسواك أمال	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً مساعداً
-	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى كل من أحب

دون استثناء

مناصر ربيعة

الإهداء

أجمل ما يقال ويخرج من اللسان الحمد لله كثيرا والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد عليه

أفضل الصلاة وأزكى التسليم

الى من حملتني وربتني ورعتني ملاكي الطاهر سندي ومصدر قوتي في الحياة..... الى من رافقتني طيلة
مشواري الدراسي منبع الحنان وسبب نجاحي ومغرقتي بدعواتها لا يتوقف القلم على وصفك حفصك

الله وأدامك لنا يا أغلي الحبايب امي

الى قرّة عيني من علمني كيف اخطو خطوات حياتي الى سندي الى صاحب القلب النقي الطاهر الى
مفخرتي وقوتي في الحياة الى من علمني كيف احصل على طموحات مهم كانت الظروف الى منبع

الصدق الذي رباني بأحسن الاخلاق " ابي الغالي " دامك الله تاجا فوق رؤوسنا

الى من كان حافز لي لإتمام دراستي الى اروع وأجمل ما اهداني الله عزوجل نصفني الاخر شريك حياتي
وسبب سعادتي في هذه الحياة دامه الله لي زوجي العزيز " البشير بوخشبة "

الى من يملك قلب حنون لا ينتهي على تغريقي في جمائله اخي الوحيد والغالي والعزيز على قلبي

"مليك ملك "

الى باقة مشكلة من الورود أجمل رفيقات حياتي خواتي حبيباتي " بثينة، جويرة، مارية، رحيل، غانية"

وبنات اختي "مريم، اريج، بيان "زوج اختي "محمد العيد"

الى اختي التي لم تلدها امي صديقتي العزيزة "هبة" وبقية صديقاتي

الى كل اهلي واقاربي جدتي عمتي اعمامي خلاتي خوالي واولادهم

روميصاء ملك

الإهداء

- إلى زوجي الكريم الذي قاسمني هموم الأيام وكان لي السند في كل شيء .
- إلى أبنائي الصغار الذين أعذروني في انشغالي عنهم .
- إلى كل افراد عائلة بن أحمد وعائلة عوين .
- إلى ابن אחتي الغالي حذيفة على وقوفه جنبي.
- إلى كل من لم أذكرهم لأن مكاتبتهم تتعدى حبر الورق .
- إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي .
- إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكري .
- وفي الأخير أرجو من الله أن يتقبل مني العلم والعمل، و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .
- " يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم "

سورة الشعراء 88-89

مسعودة بن أحمد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل رغم كل الصعاب.

نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة

اتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة بوصبيح صالح رحيمة لقبولها الإشراف على هذه الرسالة ونصائحها القيمة التي وجهنا بها خلال مسيرة البحثوأتمنى لها التوفيق في عملها، ولا ننسى المشرف المساعد د أمال بوسواك على كمال الجهود المبذولة

كذلك نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هاته الرسالة وتقييمها.

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور السياسة النقدية والسياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل اصلاحات الجيل الثاني، وذلك بتطبيق دراسة تحليلية بالاعتماد على مسار الاصلاحات الاقتصادية ومؤشرات الاداء الاقتصادي الداخلي والخارجي معتمدين في ذلك على بيانات احصائية من مصادر وهيئات مختلفة تغطي فترة الدراسة الممتدة من 2001_2019. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية والمالية المتبعة في الجزائر لم تفلح في الحفاظ على التوازن الاقتصادي، ويرجع ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من اختلال هيكلية. كما أن نجاح الاصلاحات هو نية إعادة النظر مرة أخرى في وظائف الجهاز المصرفي، وتكييفها مع المعايير المصرفية الحديثة لإضفاء فعالية على أداء هذا القطاع مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، سياسة مالية، اصلاحات الجيل الثاني، مؤشرات الاداء الاقتصادي.

Abstract

This study aims at evaluating the role of monetary and fiscal policy in achieving macroeconomic balance in Algeria under the reforms of the Second Generation, by applying an analytical study based on the path of economic reforms and indicators of internal and external economic performance relying on statistical data from various sources and bodies covering the period of study Extended from 2001-2019. The study concluded that the monetary and fiscal policy adopted in Algeria did not succeed in maintaining the economic balance, due to the nature of the Algerian economy, which suffers from structural imbalances. The success of the reforms depends on further reconsideration of the functions of the banking system, and adapting them to modern banking standards to make this sector effective in the future.

Keywords: *monetary policy, financial policy, second generation reforms, economic performance indicators*

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	الاهداء.....
VII	الشكر.....
VIII	الملخص.....
IX	قائمة المحتويات.....
XII	قائمة الجداول.....
XV	قائمة الاشكال.....
أ- ج	المقدمة.....
01	الفصل الأول: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية والمالية والتوازن الاقتصادي
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: السياسة النقدية والمالية والتنسيق بينهما.....
03	المطلب الأول: السياسة النقدية.....
07	المطلب الثاني: السياسة المالية.....
09	المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.....
13	المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي.....
13	المطلب الأول: التوازن الاقتصادي.....
21	المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي بين سوقي السلع والخدمات وسوق النقد IS_ LM.

24	العلمية	الدراسات	الثالث:	المبحث
				السابقة.....
24	السابقة	الدراسات	الأول:	المطلب
				بالعربية.....
27	باللغات	السابقة	الثاني:الدراسات	المطلب
				الأجنبية.....
28	الدراسات	تقييم	الثالث:	المطلب
				السابقة.....
30 خلاصة الفصل الأول			
31	الفصل الثاني: اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019			
 2019			
32 تمهيد			
	.			
33	في	الثاني	الجيل	المبحث
			الأول:إصلاحات	الجزائر.....
33	في	الثاني	الجيل	المطلب
			إصلاحات	الاول: إصلاحات
			ما	الجزائر.....
36	في	الثاني	الجيل	المطلب
			إصلاحات	الثاني:
				الجزائر.....
41	المطلب الثالث:مسار السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.....			
46	المبحث الثاني:تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019.....			
46	المطلب الأول: اتجاهات السياسة النقدية والمالية بالجزائر خلال الفترة 2001_2019.....			
58	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات في مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001_2019.....			
74 خلاصة الفصل الثاني			
76 خاتمة			
	.			

قائمة الجداول

ص	العنوان	الرقم
37	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....	الجدول رقم (01-02)
38	مضمون البرنامج التكميلي ليد عمال النمو.....	الجدول رقم (02-02)
39	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.....	الجدول رقم (03-02)
46	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (04-02)
48	تطور هيكل مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (05-02)
49	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (06-02)
51	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (07-02)
54	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (08-02)
58	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (09-02)
60	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (10-02)
61	تطور معدل الصرف بالنسبة لاحتياطيا مصرفيا الجزائر 2001-2019.....	الجدول رقم (11-02)
62	تغير معدل رصيد بنو دم ميزانا المدفوعات مقارنة بالتغير في سعر الصرف الدينار من 2001-2019.....	الجدول رقم (12-02)
64	أثر معدل رصيد بنو دم ميزانا المدفوعات مقارنة بالتغير في المعروض النقدي خلال الفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (13-02)
65	تغير معدل رصيد بنو دم ميزانا المدفوعات مقارنة بمعدل الفائدة الحقيقية خلال الفترة 2001-2017.....	الجدول رقم (14-02)
67	تطور معدل التضخم بالنسبة لمعدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي لإجمالي الجزائر 2001-2019.....	الجدول رقم (15-02)
68	تطور معدل البطالة بالنسبة لمعدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي لإجمالي الجزائر 2001-2019.....	الجدول رقم (16-02)
69	التوازن المالي الداخلي (رصيد الموازنة).....	الجدول رقم (17-02)
70	دور سعر البترول في تطور معدل الصرف في الجزائر.....	الجدول رقم (18-02)
72	تطور رصيد ميزانا المدفوعات اسعار الصرف واسعار البترول للفترة 2001-2019.....	الجدول رقم (19-02)

قائمة الأشكال

ص	العنوان	الرقم
15 منحنتوازن سوق العمل	شكرقم (01-01)
15 منحنتوازن سوق السلع والخدمات	شكرقم (02-01)
16 منحنى توازن سوق النقد	شكرقم (03-01)
17 نموذجالتوازنالاقتصادياالكليةالكلاسيكي	شكرقم (04-01)
19 التوازنالاقتصاديفيسوقالعمل	شكرقم (05-01)
20 منحنتالتوازنسوقالسلعوالخدماتفياالنموذجالكينزي	شكرقم (06-01)
21 منحنتوازنسوقالنقدفياالنموذجالكينزي	شكرقم (07-01)
22 التوازنفيسوقالسلعوالخدماتواشتقاقمنحنهانس	شكرقم (08-01)
22 التوازنفيسوقالنقدواشتقاقمنحنهيكس	شكرقم (09-01)
23 التوازنالاقتصادياالكليةفياالنموذجالكينزي	شكرقم (10-01)
37 مضمونبرنامجالإنعاشالاقتصادي2001-2004	شكرقم (01-02)
38 مضمونالبرنامجالتكميليدعمالنمو	شكرقم (02-02)
39 مضمونالبرنامجالخماسيللتنمية2010-2014	شكرقم (03-02)
52 تطوراليراداتالعامةفياالجزائرخلالالفترة(2001-2019)	شكرقم (04-02)
55 تطورالنفقاتالعامةفياالجزائرخلالالفترة(2001-2019)	شكرقم (05-02)
59 تطورمعدلاتالتضخمفياالجزائرخلالالفترة2001-2019	شكرقم (06-02)

مقدمة

1. تمهيد:

تشمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فالسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية فهي تتميز عن غيرها من السياسات بالأدوات المستخدمة، وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة وتجمعهما الميزانية العامة، كما تباشر عملها عن طريق التأثير الذي تقوم به الدولة على الإيرادات العامة أو النفقات العامة أو كلاهما معا. كما تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة لتحقيق الاهداف الاقتصادية باستخدام أدواتها ووسائلها المختلفة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق بينهما باعتبارهما أكثر السياسات استخداما في مختلف الدول من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، والذي ينجح عنه توفير فرص العمل والحد من البطالة، وكذا تنشيط الأداء الاقتصادي. ولقد تعرض الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانيات كغيره من الاقتصاديات النامية لاختلالات مالية واقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي أدت إلى تراجع مؤشرات الاداء الاقتصادي وتعثر جهود التنمية، مما أدى إلى ضرورة قيام الدولة بتغيرات جذرية لتوجيهها الاقتصادي وهو ما قادها إلى الدخول في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكليّة بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي أخذ فيها جانب السياسة النقدية والمالية مكانة هامة، إذ مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد أصبح من الأولوية دراسة الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي تم اتخاذها ومن ثم إعادة النظر في بعضها لتوفير أفضل الآليات لتحقيق الأهداف المرسومة ولتهيئة أفضل السبل وتسهيل عمل كل من السياستين النقدية والمالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الوطني، ومنه بوضعية التوازن الاقتصادي العام.

1. الإشكالية الرئيسية:

كما سبق يمكن طرح اشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل

اصلاحات الجيل الثاني؟

2. التساؤلات الفرعية:

ويتفرع عن الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

__ ماهي أهم أدوات السياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي؟

__ ماهي أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي؟

__ ما مدى أهمية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي؟

__ ماهي آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على السياسة النقدية والمالية؟

__ هل استطاعت السياسة النقدية في الجزائر تحقيق التوازن الاقتصادي؟

__ ماهي السياسات المالية المطبقة في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

- __ يعتبر سعر الفائدة والمعروض النقدي من أهم أدوات السياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي؛
- __ تسعى السياسة المالية بمختلف أدواتها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- __ تكمن أهمية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في عدم التعارض بين أهدافهما؛
- __ أدت السياسات النقدية والمالية المتبعة في إطار الاصلاحات الاقتصادية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- __ تعتبر السياسة النقدية أداة هامة لتحقيق التوازن في الجزائر؛
- __ السياسة المالية المطبقة في الجزائر هي السياسة المالية التوسعية لتقليل من الاختلالات لتحقيق التوازن الاقتصادي.

4. أسباب اختيار الموضوع:

- يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:
- أ- الأسباب الذاتية: تتمثل في:
 - تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياستين النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي؛
 - تماشي الموضوع مع التخصص (اقتصاد نقدي وبنكي).
- ب- الأسباب الموضوعية: تتمثل في:

- __ التعرف على السياسة النقدية والمالية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- __ كذلك معرفة الوضع الاقتصادي للجزائر والمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني في ظل اصلاحات الجيل الثاني.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

- نهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى النقاط التالية:
- __ التعريف بالسياسة النقدية والمالية ودورها في اقتصاد؛
- __ التعرف على مدى مساهمة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ضبط التوازن الاقتصادي العام؛
- __ معرفة مسار السياسة المالية والنقدية في الجزائر وأهم الاصلاحات المتعلقة بهما؛
- __ التعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي وذلك في إطار السياستين النقدية والمالية من خلال أدواتهما.

6. حدود الدراسة (الإطار المكاني والزمني):

- الإطار المكاني: تتناول الدراسة تطبيق السياسة المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ضمن الحدود الجغرافية للجزائر

الإطار الزمني: تتناول الدراسة الحدود الزمنية المتعلقة بإصلاحات الجيل الثاني وتحديدًا من بداية سنة 2001 مع توقفها عند سنة 2019 وهي آخر احصائية متوفرة حتى تاريخ الانتهاء من هذه الدراسة.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

نظرا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي ومن أجل الاجابة على الأسئلة وعلى اختيار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصل الاول والمنهج التحليلي والاحصائي في الفصل الثاني. أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدنا على الكتب، الأطروحات، المجلات، الملتقيات والأبحاث والدراسات سواء عن طريق المواقع الالكترونية أو المنشير أو التقارير الرسمية.

8. صعوبات الدراسة:

- تباين وتعارض الاحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات الرسمية المختلفة والاختلاف في وحدات القياس، مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الانسب؛
- انتشار فيروس كورونا في العالم عامة والبلاد خاصة الذي أعترض العمل في الظروف الاعتيادية لإتمام هذه المذكرة على أكمل وجه.

9. محتوى الدراسة: من أجل التحكم في الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول المعنون ب: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية والمالية والتوازن الاقتصادي عموميات السياسة النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي في المبحث الأول، ثم الحديث على التوازن الاقتصادي في المبحث الثاني والاختتام بعرض دراسات سابقة متعلقة بالسياسة والمالية ومؤشرات الاداء الاقتصادي في المبحث الثالث. أما الفصل الثاني والذي تناولنا فيه الدراسة التطبيقية والمعنون بإصلاحات الجيل الثاني ودور السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001_2019 تناولنا من خلاله مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بجيلها الأول والثاني ثم تحليل تطور السياسة المالية والنقدية في الجزائر وأخيرا تقييم دور أدوات السياسة المالية والنقدية في معالجة اختلالات مؤشرات الاداء الاقتصادي في الجزائر في نفس الفترة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للسياسة النقدية
والمالية والتوازن الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر السياستان النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد، حيث بدأ الاهتمام يظهر في الأدبيات الاقتصادية، بعد أن شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات متتالية، فأدى إلى ظهور عدة مدارس اقتصادية، فاحتلت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر موقع الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، ثم شهدت تراجعاً في القرن العشرين، ابتداءً من 1929 على اثر تطبيق التعاليم الكينزية التي قامت على تأكيد فعالية السياسة المالية كأداة محددة للسياسة الاقتصادية الكلية ووسيلة فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، لذلك لا بد من تنسيق بين هاتين السياستين لبلوغ أهداف النمو الاقتصادية، سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتضمن ما يلي:

المبحث الأول: السياسة النقدية والمالية والتنسيق بينهما

المبحث الثاني: التوازن الكلي في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة

المبحث الأول:

السياسة النقدية والسياسة المالية والتنسيق بينهما

المطلب الأول: السياسة النقدية

أولاً: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية:

- 1- هي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية.¹
- 2- تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.²
- 3- المقصود بالسياسة النقدية هو تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.³

ثانياً: تطوير السياسة النقدية:

- نظر لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، ويمكن أن نقسم مراحل هذا التطور إلى ثلاث مراحل كمايلي:⁴
- 1- المرحلة الأولى: كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929، الاداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار، والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث الأزمة الاقتصادية التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم القدرة السياسية النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجز عن تقديم الحلول في تلك الفترة.
 - 2- المرحلة الثانية: بعد أزمة الكساد الكبير يعتبر كيتز أول من أشار جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد طالما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية وطرحها في الأسواق لا يؤدي إلى استثمارها بل الاحتفاظ بها على شكل عاطل، وهذا يعني استحالة الزيادة في الإنتاج القومي عن طريق استخدام

¹بخرايزعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص143.²عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 53.³ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص173.⁴الشيخ احمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص14-15.

أدوات السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها، وعلى هذا نادى كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الإنتاج القومي والتخلص من حالة الكساد. وذلك بسبب عجز السياسة النقدية عن ايجاد حلول لأزمة 1929، حيث بدأ يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ كينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وقد بنى كينز نظريته على أساس جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكل كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية من علاج الاختلالات.

3- المرحلة الثالثة: لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو نظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها يتم تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدية، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن السياسة النقدية لها اثر فعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائماً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تحقيق التوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثير وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام)

ثالثاً: أهداف السياسة النقدية

لعل التأمّل في مفهوم السياسة النقدية يشير إلى أنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها:¹

1- تحقيق الاستقرار في الأسعار: من أهم أهدافها، حيث تسعى كل دولة إلى أن تلافى التضخم، ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار على أقل مستوى لها، وقد أكد أن فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 انه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، 2013، صص 20-22.

2- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث إن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع أسعار إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة و إلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

4- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: وتشارك في ذلك مع السياسة النقدية وتقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

5- المشاركة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع: فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في المعروض النقدي، حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.

رابعا: وظائف السياسة النقدية:

- 1: هناك مجموعة من الوظائف الأساسية التي تقوم بها السياسة النقدية في الاقتصاد، نبرز أهمها على النحو التالي:
- محاولة الوصول إلى التشغيل أو التوظيف الكامل، والأمثل لعناصر الإنتاج المتاحة؛
 - المحافظة على استقرار الأجور من خلال تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار؛
 - المحافظة على استقرار النقود وقوتها الشرائية، من خلال تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار أيضا؛
 - معالجة الأزمات الاقتصادية مثل حالات الكساد والتضخم الاقتصادي؛
 - المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى الدخل القومي.
- أما الوظائف الفرعية التي تقوم بها السياسة النقدية في الاقتصاد، فهي تشمل أيضا ما يلي:
- التأثير على المتغيرات الاقتصادية مثل: قيمة العملة، والنمو الاقتصادي من خلال التحكم بكمية النقود في السوق المحلي؛

¹ أباد عبد الفتاح النور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط2، دار الصفاء، عمان، 2014، ص ص 144-145.

- تحديد سعر الفائدة، فمن خلاله يمكن المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب، فزيادة سعر الفائدة سعر الفائدة تؤدي إلى تعطيل الاستهلاك والاستثمار، بينما يؤدي انخفاضه إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار؛
- المحافظة على الاحتياطات الأجنبية، وهذا يتم من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية، والاحتفاظ بكميات مقبولة من احتياطي الصرف تستخدم لمواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات.¹

خامسا: أدوات السياسة النقدية:

إن من أهم وظائف البنك المركزي هي ممارسة ما يعرف بالسياسة النقدية *monetary policy* وذلك من خلال التحكم في عرض النقود بواسطة ثلاثة وسائل أساسية يشار لها بأدوات السياسة النقدية وهي على التوالي:²

سياسة إعادة الخصم : سعر إعادة الخصم هو وسيلة يستعملها البنك المركزي إما لتشجيع جهود البنوك التجارية للاقتراض منه أو تثبيطها، فإذا رأى أن عرض النقود أكثر من الحجم المناسب لتحقيق أهداف السياسة النقدية رفع سعر الخصم لديه، فتتجه البنوك التجارية عن الاقتراض منه ويتقلص حجم الودائع النقدية وينخفض عرض النقد، مما تضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائها، وبذلك يقل الطلب على الائتمان المصرفي، أما إذا رأى أن حجم المعروض النقدي قليلا مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي مما قد يؤدي إلى حدوث انكماش، فإن البنك المركزي يخفض سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك التجارية على الاقتراض منه، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد في الجهاز المصرفي.

1- نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من إجمالي ودائعها إلزاميا لدى البنك المركزي، وتغير

هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، وقد استخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية للمودعين ضد أخطار البنوك في كيفية استخدامها لأموالهم، وتلجأ البنوك المركزية حاليا لاستخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى عملائها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقا لأهداف السياسة النقدية.

وتعد هذه الوسيلة سياسة نقدية بحتة، فتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يعني زيادة إمكانيات التوسع في سياسة خلق النقود أو العكس.³

2- سياسة السوق المفتوحة: تتجسد في تدخل البنك المركزي في السوق المالية لشراء أو بيع مختلف السندات

المالية وخاصة السندات الحكومية، فسياسة السوق المفتوحة تهدف من الناحية النقدية إلى تغيير حجم النقود وتغيير حجم القروض، وقد تهدف من الناحية التمويلية قيام البنك المركزي بقرض الخزينة

¹ أباد عبد الفتاح السور، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² طالب محمد عوض ورا، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، 2001، ص.164.

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، ط1، الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 175.

العمومية، ذلك إن شراء السندات العمومية من طرف البنك المركزي يعتبر إحدى وسائل الإقراض التي يقدمها هذا الأخير إلى الخزينة العمومية.¹

المطلب الثاني: السياسة المالية

أولاً: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

- 1- تعرف السياسة بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل لإجراء اتواتل تدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية (الاجتماعية والسياسة) خلال فترة معينة، ومعنى ذلك أنه يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تتجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتديبر وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.²
- 2- السياسة المالية هي عبارة عن البرنامج الذي تخططه الدولة وتقوم بتنفيذه باستخدام مواردها المالية وبرامجها الانفاقية وذلك بغرض تحقيق مجموعة من أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.³
- 3- تمثل السياسات المالية أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط بهدف التغلب على التقلبات التي تنتاب الاقتصاد القومي والوصول بالدخل القومي إلى المستوى المرغوب.⁴

ثانياً: تطور السياسة المالية عبر النظريات الاقتصادية

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية وهي:⁵

- 1- المرحلة الأولى (المدرسة التقليدية مفهوم المالية العامة المحايدة): يعتبر الاقتصاديون التقليديون أن دور السياسة المالية يقتصر ويتحد في أداء الخدمات الأساسية بتأثير بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادية والاجتماعي الذي تلعبه الدولة مدركين وجود حاجات عامة مثل الدفاع والأمن الداخلي لا يميل الأفراد أو القطاع الخاص للاستثمار بها وبالتالي عدم قدرتها على إشباعها. ولهذا كان التقليديون يشددون في نظرياتهم على ضرورة ضبط الإنفاق العام وتحديد وإبقاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيادياً ومراعاة تحقيق مستمر لتوازن الميزانية وتحقيق المساواة التامة بين جانبي الموازنة السنوية. وقد تعرض هذا الفكر لهزات عنيفة وانتقادات شديدة بعد أن أثبت عدم قدرة النظام الرأسمالي على التطور المتوازن التلقائي وعدم تحقيق العدالة الكاملة.

2- المرحلة الثانية (السياسة المالية الوظيفية أو التعويضية): هاجم كينز كثيراً أفكار التقليديين في نظريته التي

تدعو إلى تحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي مبيناً أن الادخار والاستثمار يميلان نحو التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل

¹ حياة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الاقتصاد المصرفي البنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 204-205.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 43.

³ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأازرطة، الإسكندرية، 2006، ص 137.

⁴ محمود فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط 1، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 174.

⁵ الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، صص 29-30.

عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل، وهنا أظهر كينز دور الميزانية وآثارها البالغة القطاعات الاقتصادية حيث بين الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على مستويات الدخل القومي والعمالة.

وقد انتقد هانسن الاسس الكلاسيكية للسياسة المالية حيث انتقد مايلي:

- مبدأ الحياد المالي للدولة ووضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي.
- مبدأ توازن الميزانية ورفضه ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام أساليب التمويل بالعجز او الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

3- المرحلة الثالثة (المالية الاشتراكية أو التخطيط المالي): إن النشاط المالي للدولة في المجتمع الاشتراكي

متسع ليتضمن الجانب الأكبر من النشاط المالي الفردي في المجتمع الرأسمالي نتيجة لقيام الدولة بمسؤولية الإنتاج والتوزيع على المستوى القومي بأسره.

ونظر لكون الدولة في النظام الاشتراكي المالكة لأهم وسائل الانتاج فإن التخطيط المالي احتل المكانة الكبرى في التخطيط القومي ولم ينحصر دور الدولة بالتوجيه أو التدخل كما هو الحال في الدول الرأسمالية وإنما أصبحت تقوم بالإنتاج وتوزيع الدخل وإعادة التوزيع.

ثالثا: أهداف السياسة المالية

تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:¹

1- التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالتلاؤم وحاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا أن تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وما إلى ذلك.

2- التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الانتاج الأمثل، ويتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقلل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

3- التوازن الاجتماعي:

المعنى من التوازن الاجتماعي هو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد، في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية من توزيع المنتجات على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة والمساواة.

¹ بماء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015/2016، ص52.

4-التوازن العام: التوازن العام هو التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

رابعاً: أدوات السياسة المالية:

يمكننا بشك عام التمييز بين نوعين من أدوات السياسة المالية تبعا للطريقة التي تنفذ بها هذه الأدوات هما: الأدوات التلقائية غير المقصود والأدوات المقصودة المصرفية.¹

1-الأدوات التلقائية "غير المقصودة":

ويقوم هذا النوع بتحقيق أهداف السياسة المالية بصورة تلقائية، أي دون تدخل من الدولة أو خطط مؤسسية إنما تعمل بشكل تلقائي وذاتي ويطلق عليها الضوابط التلقائية ومن الأمثلة على ذلك الإيرادات العامة من الضرائب التصاعدية أو النسبية، حيث يزداد هذا النوع من الضرائب مع تزايد الدخل القومي وينخفض بانخفاضه دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة، ومن الأدوات التلقائية للسياسة المالية المدفوعات التحويلية وتتضمن تحويلات على شكل مساعدات و إعانات من الحكومة إلى القطاع العائلي تهدف إلى تحسين مستوى دخول الفئات الفقيرة أو تعويض العاطلين عن العمل ويزداد هذا النوع من التحويلات في أوقات الركود. كذلك سياسات الدعم، والتي تهدف إلى دعم القطاعات الإنتاجية وخاصة في أوقات الركود.

2-أدوات السياسة المالية المقصودة:

وتهدف هذه الأدوات إلى التأثير على مستوى الإنتاج والدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي عن طريق إحداث تغيرات متعمدة في: مستوى الإنفاق الحكومي أو نظام الضرائب أو كلاهما معا. وتستخدم هذه الأدوات وفقا للحالة الاقتصادية السائدة، ففي حالة الكساد والركود تهدف السياسة المالية إلى تدعيم مستوى الطلب الكلي الفعال من خلال تخفيض معدلات الضرائب أو زيادة مستوى الإنفاق العام أو كلاهما معا والعكس تماما في حالة كان الاقتصاد يواجه ضغوطا تضخمية حيث تسعى السياسة المالية إلى ضبط مستوى الطلب.

المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

أولاً: مفهوم وأهمية التنسيق بين السياستين

أ- مفهوم التنسيق: مفهوم قدمه باج *LainBegg 2002* وهو تعريف مبسط بين السياستين المالية والنقدية وهو عبارة عن التدابير التي تضمن أن القرارات التي تتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة في السياسة الأخرى، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق هي تلك التي تنطوي على اشراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم.²

¹ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان كطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد، عمان، ص301.302.3013.

² عبد الجليل شليق واخرون، استيفاء الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ضوء الاصلاحات، ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة بالدول النامية، جامعة الوادي، 02،03 ديسمبر 2019. ص، 538.

الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المحققة من السياستين معا.

يقدم مارسزليك *Marszaler 2003* تعريفاً آخر حيث يعرف التنسيق بين السياستين على أنه " الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين السلطتين - البنك المركزي والحكومي - وذلك بتحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما. وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين.¹

ويشير كل من *1998 Laurens and La pierre* إلى أن تنسيق بين السياستين المالية والنقدية " بعد بمثابة الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والذي على مستويين:

المستوى الأول: عند تحديد الأهداف العامة على أن يكون من بين تلك الأهداف العمل على تطوير القطاع المالي. **المستوى الثاني:** أن يتم التنسيق من خلال اتخاذ بعض التدابير المؤسسة وتحديد آليات التنفيذ والتي من شأنها تأكيد كفاءة ذلك التنسيق.²

ب- أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية: إن هدف التنسيق بين السياستين الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل من خلال مواجهة الضغوط التضخمية التي تظهر عندما يكون الطلب الكلي أكبر من عرض الكلي من السلع والخدمات في مرحلة التشغيل الكامل، ومحاربة حدة الضغوط التضخمية وإعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، تتولى السياستين تنفيذ بعض الإجراءات والتدابير لتنفيذ هذه المهمة كمايلي:

1- تقليص كمية النقود المتداولة وحجم السيولة باستثمار الرقابة الائتمانية من طرف البنك المركزي بغرض تخفيض حجم الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية إلى المستثمرين وبالتالي بتخفيض حجم الانفاق الاستثماري والاستهلاكي.

2- قيام الحومة باقتراض من الافراد أو تخفيض حجم القروض الحكومية الموجهة إلى الأفراج والبنوك التجارية بغرض تخفيض حجم السيولة المحلية أو حجم الكتلة النقدية والنتيجة تخفيض حجم الطلب الكلي.

3- تقليص حجم النفقات الحكومية بفرض تخفيض حجم المداخيل وبالتالي بتقليص حجم الانفاق.

4- تقوم الدولة بزيادة الإيرادات بالرفع من قيمة الضرائب وتخفيض حجم الإعانات المقدمة مثل إعانات البطالة.

مما سبق يتضح ضرورة التنسيق بين السياستين هدف الوصول إلى محاربة الضغوط التضخمية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليين، لأن الاجراء الأول والثاني تقوم بهما السياسة المالية. أما في حالة الركود الاقتصادي وتفشي البطالة فههدف السياسة الاقتصادية هنا هو تحقيق الرواج الاقتصادي فعلى السياستين النقدية والمالية أن تتولى تنفيذ الاجراءات التالية:

1- تقوم الحكومة برفع قيمة القروض الممنوحة للأفراد أو تخفيض حجم الاقتراض من الأفراد الزيادة حجم الكتلة النقدية وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي.¹

¹ عبد الجليل شليق، المرجع السابق، ص، 538.

²مضى كمال، الادار النظري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية، من على الموقع <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/26856/index.html> تم الاطلاع يوم 03 مارس 2020. على الساعة 11:00

- 2- يعمل البنك المركزي على تشجيع البنوك التجارية للتوسع في منح القروض إلى المستثمرين بهدف زيادة حجم الانفاق الاستثماري والاستهلاكي.
- 3- رفع قيمة النفقات الحكومية بفرض زيادة الطلب الكلي.
- 4- ترفع الحكومة من حجم الاعانات او تخفيض الضرائب لتشجيع زيادة الطلب الكلي.
- مما سبق يتضح أن التدابير السابقة موجهة لزيادة الطلب الكلي بما يتناسب والقرض الكلي ومن ثم زيادة حجم الانتاج والتشغيل والدخل الوطني.

ثانيا: شروط التنسيق

لتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية والمالية بهدف تحقيق الأهداف التي تصبو اليها السياستين بشرط توفر:²

- أن تكون كل من السياستين النقدية والمالية واضحتين وموضوعتين بدقة حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والمالية أن ينسقا بين سياستهما، كما ان التنسيق الكفاء بين السياسات النقدية والمالية بشرط فعالية السياستين وهو شرط ضروري ليكون معا برنامجا قويا ويتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.
- المشاركة الكاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيرها والانفاق على رد فعل المناسب في إطار صياغة موحدة مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها. ولذلك فإن البنوك المركزية يجب الا تتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخر. كما يجب التركيز على اعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.

ثالثا: الاجراءات التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن التنسيق الكفاء بين السياسة النقدية والمالية يتطلب ترتيبات دعم مؤسسة وتنفيذ ولهذا سنحاول عرض الترتيبات اللازمة التي يجب أن تتخذها كل من السلطتين النقدية والمالية في سبيل التنسيق بينهما وتشمل هذه الترتيبات مايلي:

- 1- **استقلالية البنك المركزي:** تعتبر استقلالية البنك المركزي احدى المسائل المرتبطة بقوة الوضع المالي للدولة فزيادة مدى استقلالية البنك المركزي تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في التضخم في القرينين القصير والطويلة، فإن واجهت السلطات المالية مركزيا مستقلا يستهدف سياسة لمكافحة التضخم، فإن توقعات هذه السلطات بأنه لم تتم تدبير العجز في الميزانية العامة. فكلما زاد مدى الاستقلالية كلما انخفضت نسبة العجز في الميزانية الذي يتم تمويله عن طريق البنك المركزي، حيث تقاس استقلالية البنك المركزي من الناحية الاقتصادية من خلال قدرته على اختيار أدوات السياسة النقدية

3معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990، 2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007. ص ص 117-118.

1مرغاش عبد القادر، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1990.2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011، ص 96.

وكذلك حدود التمويل المباشرة الميزانية الحكومة وحتى تكون تلك الاستقلالية في اختبار الأدوات كاملة يجب ألا تكون السياسة النقدية مرتبط بقيود مالية مفروضة من طرف الحكومة¹.

2- **الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي:** إن تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي قد يضر الاقتصاد الكلي، وهناك حتمية للاستقلال البنك المركزي لا يجاد ترتيبات مؤسسة للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي. ومن المعروف أن بعض الدول تسمح بتحديد سقف الدين العام لا يتجاوز كل من البنك المركزي والحكومة كما تقوم الدول في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يتمتع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة بذلك الاقتراض غيرا المباشر مثل شراء البنك المركزي لسندات حكومية في السوق الثانوي وهو ما يجعل البنك المركزي يدير حجم أكبر من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية.²

3- **الحد من العجز (توازن الميزانية):** من واجب الحكومة اتباع قواعد مالية تحد من ارتفاع الدين العام وتزايد العجز المالي حيث أن هدف القواعد تعمل على تحقيق الانضباط المالي والذي ينعكس ايجابا على فعالية السياسة النقدية في مجال التحكم في تغيرات الاساس النقدية والتضخم على مدى الطويل وبشكل عام يمكن تلخيص هذه القواعد في قواعد السياسة المالية والتي تهدف الى تحقيق الرشادة في اختيار طرق التمويل العام وأخيرا قواعد الدين التي تهدف إلى استئانة الحكومة عند مستويات آمنة.³

4- **لجان التنسيق:** تتضمن هذه اللجان أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، ويتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة والسيولة وتطوير السوق، ومناقشة استراتيجية انجاز الدين العام. كما تهتم هذه اللجان بتطوير سوق المال، وتقويم عمليات التنسيق التي تجري من خلالها على اتباع الترتيبات والاجراءات والمساعدة في إدارة الدين والادارة النقدية.⁴

¹ محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2011.2001، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 2، العدد 37، جوان 2012، ص 272

² دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990.2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 266.

³ محمد بلعدي، مرجع سبق ذكره، ص 274.

⁴ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 266 - 267.

المبحث الثاني:

التوازن الكلي في الفكر الاقتصادي

يعتبر التوازن الاقتصادي من الاهتمامات الأساسية لأي دولة، ولذلك اهتمت النظرية الاقتصادية في تحليلاتها بمفهومه، وأنواعه وكيفية تحقيقه، إذ تحرص السياسة الاقتصادية المبرمجة في أي دولة على تحقيق هذا الهدف والحفاظ عليه، خدمة للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي

أولاً: مفهوم التوازن الاقتصادي

هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتساوى فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، عندما تتوفر شروط وظروف محددة، بحيث أن عدم استمرار أحدها أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية، إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المختل، ليعود التوازن الاقتصادي إلى حالته الأولى.¹

والتعريف الأكثر شيوعاً للتوازن الاقتصادي هو الذي يتحقق عندما يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي عندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش.

ثانياً: التوازن في الفكر الاقتصادي

اختلف الفكر الاقتصادي خلال تطوره في تحديد مفهوم التوازن، ويمكن إجمال ذلك في آراء المدرستين الكلاسيكية والكينزية.

1: المدرسة الكلاسيكية والتوازن الاقتصادي

أ- التوازن الداخلي والخارجي :

❖ **التوازن الداخلي**: يعد قانون ساي أحد مكونات النظرية الكلاسيكية في التحليل الكلي، وقد بنيت أفكار

ساي على فروض عامة: إن المستهدف من النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك وحتى الادخار هو استهلاك

مؤجل، ولا بد للادخار أن يتحول إلى استثمار وبالتالي فالنقود وسيلة للتبادل فقط.²

ويعتبر سعر الفائدة حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية، وبواسطته يبقى قانون ساي صالحاً بالنسبة لاقتصاد تسود فيه النقود.

ويحدث التوازن وفقاً لهذه النظرية في حالة تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة.

❖ **التوازن الخارجي**: تهتم هذه النظرية بصيغة أساسية بتحليل توازن الميزان التجاري، دون غيره من حسابات

ميزان المدفوعات .

¹ سلام سميسم، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 35.

² محمد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006، ص 07.

وتعتمد النظرية الكلاسيكية على نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية، ونظرية كمية النقود، فقد ظهرت هذه النظرية في التوازن بعد إصدار كتاب كل من دافيد هيوم وديفيد ريكاردو، حيث تفسر هذه النظرية من ناحية حركات السلع بين البلدان المختلفة على أساس الفروقات النسبية، في أسعارها، وترتبط من ناحية أخرى قيمة العملة الوطنية بكمية عرضها¹.

ومن هنا فإن تغيير مستويات الأسعار في بلد ما يستتبعه لضرورة تغيير حجم السلع المتبادلة واتجاهاتها، وبالتالي يحدث اختلال في ميزان المدفوعات بالسلب أو الإيجاب، وأن هذا الاختلال لا يستمر طويلا، وإنما يزول في المعتاد وبصورة تلقائية دون أي تدخل حكومي .

ففي حالة وجود عجز في الميزان التجاري وفي ظل نظام الذهب لا بد من تغطية هذا العجز بالذهب . ولتحقيق التوازن لا بد من توفر الشروط التالية²:

- ✓ قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد بكمية العمل المتضمنة فيها؛
- ✓ حرية انتقال عناصر الإنتاج داخليا، وصعوبة ذلك خارجيا لاعتبارات مختلفة؛
- ✓ مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات؛
- ✓ افتراض وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام التام للموارد؛
- ✓ افتراض سيادة قاعدة الذهب على المستوى الدولي؛
- ✓ عدم تدخل الحكومة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية .

ب- التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكلاسيكي

يعتمد الاقتصاد الكلي على مجموعة من الأسواق الرئيسية والتي تتداخل من خلال آليات الطلب الكلي (AD) العرض الكلي (AS) والإنفاق الكلي (AE).

❖ **التوازن في سوق العمل:** إن حجم الكمية المستخدمة من اليد العاملة على المستوى الاقتصادي

الوطني ككل، يتعلق لطلب على العمل وعرضه من السوق.

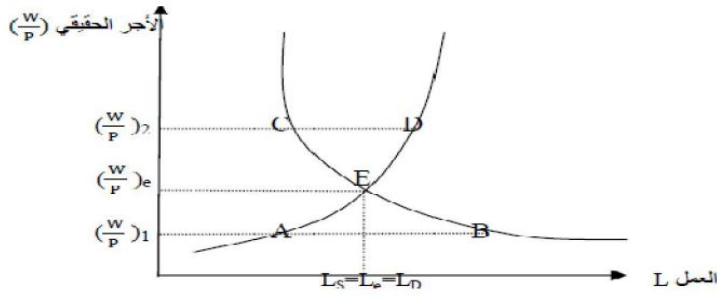
إن التوازن في سوق العمل يتحقق حين تتساوى الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة منه، وعنده يتحدد معدل الأجر الحقيقي الذي يقبله الطرفان أي العمال والمنتجين³، أما بيانها فيتم التوازن في النقطة التي يتقاطع فيها منحني طلب العمل مع منحني عرض العمل، كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹ بجاوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص 09.

² نفس المرجع السابق، ص 69

³ محمد العربي الساكر، مرجع سابق، ص 04

شكل رقم (01-01) : منحنى توازن سوق العمل



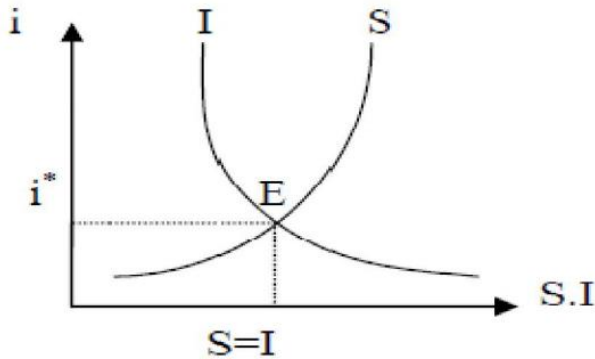
المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص: 44.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التوازن في سوق العمل يتحدد في النقطة 'E' التي يتقاطع عندها المنحنيين حيث يمثل $(W/P)_e$ معدل الأجر الحقيقي للتوازن، و L_e مستوى تشغيل التوازن.

❖ التوازن في سوق السلع والخدمات: يحدث التوازن عند مستوى معين من سعر الفائدة والذي

يتحدد عندما يقطع منحنى الطلب على الاستثمار منحنى العرض للادخار، ولا يوجد في كل فترة زمنية إلا معدل واحد للتوازن،¹ ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما هو في الشكل أدناه

شكل رقم (02-01) : منحنى توازن سوق السلع والخدمات



المصدر: محمد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2006، ص: 08.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن منحنى الاستثمار متناقص ومنحنى الادخار متزايد، وعليه فمعدل الفائدة التوازني هو الذي يضمن تساوي الادخار والاستثمار. وما تجدر الإشارة إليه أن حجم الادخار والاستثمار يرتبط بمستوى الدخل الكلي (Y) الذي يحدده المستوى العام للتشغيل .

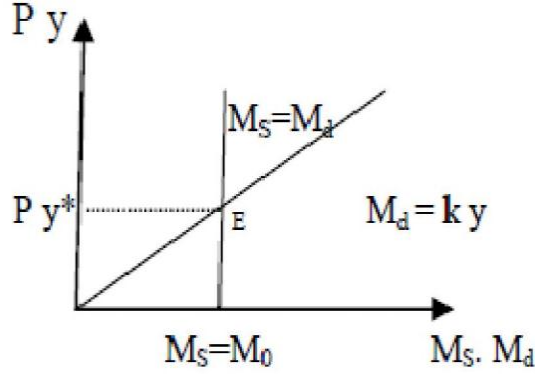
❖ التوازن في سوق النقد: يتحقق التوازن في هذا السوق عندما تتساوى الكمية المعروضة من

النقود (MS) مع الكمية المطلوبة (MD)، أي أن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتساوى

¹ بهيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص44.

الطلب على النقود والذي يعتبر متغير داخلي في النموذج الكلاسيكي مع عرض النقود (ثابت) أي
 أن: $MS=MD$.

شكل رقم (01-03) : منحنى توازن سوق النقد



المصدر: إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)، ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 44.

نلاحظ أنه من خلال الشكل أعلاه أنه عند زيادة كمية النقود المتداولة من قبل السلطة النقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، والتي هي ثابتة في المدى القصير في النموذج الكلاسيكي، وأن زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة الأسعار، وهذا يؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات وتستمر هذه الزيادة حتى يتحقق التعادل بين الطلب والعرض النقدي.¹

من خلال عرض جملة من التوازنات في المتغيرات الاقتصادية العامة في الأسواق الثلاثة سوق العمل، سوق السلع والخدمات، وسوق النقود، وبعد تقديم النظرية الكمية للنقود يصبح النموذج الكلاسيكي كالتالي:²

$$\left. \begin{array}{l} 1. LD = LD(W/P) \\ 2. LS = LS(W/P) \\ 3. Y = Y(L) \\ 4. M.V = P.Y \end{array} \right\}$$

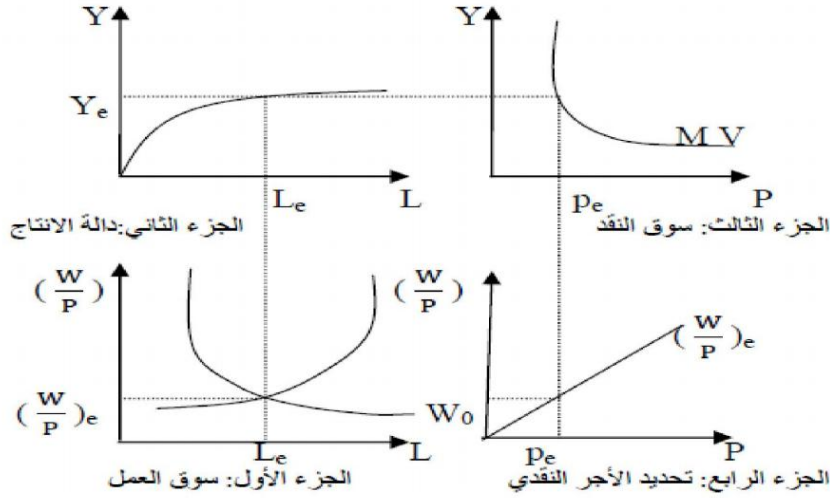
-حيث: L_D : الطلب على العمل، L_S : عرض العمل، Y : حجم الإنتاج، M : الطلب على النقود، V : سرعة دوران النقود، P : المستوى العام للأسعار، Y : الدخل الحقيقي .

وعليه يكون النموذج الكلاسيكي في صورته المتكاملة كما هو موضح في الشكل التالي :

¹محمد العربي الساكر، مرجع سابق، ص12.

²عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط05، الجزائر، 2005، ص49.

شكل رقم (01-04): نموذج التوازن الاقتصادي الكلي الكلاسيكي



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، الجزائر، 2005، ص: 97.

من الناحية النظرية كل هذه التوازنات في النموذج الكلاسيكي تتركز على التوازن في سوق العمالة، فحجم العمالة يحدد حجم الدخل الحقيقي والذي بدوره يحدد حجم الاستهلاك والاستثمار، وحين يتحدد مستوى الدخل الحقيقي تلقائياً وإيجاد التوازن الذي يربط ما بين الإنتاج (الدخل) والمستوى العام للأسعار للاقتصاد للحصول على مستوى السعر وحجم الإنتاج أو الدخل يكون من خلال تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع منحنى العرض الكلي (AS) .

2: المدرسة الكينزية والتوازن الاقتصادي

بعد عجز التحليل التقليدي عن تفسير وعلاج أزمة الكساد، تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار بسبب التغير في كمية النقود إلى الاهتمام بدراسة سلوك النقود، وأثرها على مختلف النشاطات الاقتصادية، على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية، فانحصرت النظرية التقليدية وحل محلها التحليل الكينزي. وفي سبيل الوصول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وفقاً لهذه النظرية، فقد اعتمدت ما يلي¹:

- ✓ العمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي؛
- ✓ العمل على الربط بين الدراسة التحليلية للاقتصاد كعلم بحت وبين السياسة الاقتصادية؛
- ✓ جاء كينز بنظرية عامة للتوظيف تعالج كل مستويات التشغيل؛
- ✓ رفض كينز في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي"، وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال؛
- ✓ ضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات الاقتصادية.

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2004، ص264.

أ- التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

❖ **التوازن الداخلي:** يعتبر توازن الادخار والاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل شرط ضروري

للتوازن عند المدرسة الكينزية، بمعنى تساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة .

من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز، نخلص أن هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل¹:

✓ الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار ولمعنى المقصود عند الكلاسيك؛

✓ أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية لاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكينزية.

❖ **التوازن الخارجي:** يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعد من أهم

الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغيرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي .

وقد حثَّ كينز على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان ذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخاراً فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أن الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات .

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:²

$$Y = C + S = C + I \Rightarrow S = I \dots \dots \dots (01 - 01)$$

$$Y = C + S + T = C + I + G \Rightarrow S + T = I + G \dots \dots \dots (02 - 01)$$

$$Y = C + S + T + M = C + I + G + X \Rightarrow S + T = I + G + X - M \dots \dots \dots (03 - 01)$$

Y : الدخل، C : الاستهلاك، G : الإنفاق الحكومي، I : الاستثمار، T : الضرائب، M : الواردات، X : الصادرات، S : الادخار .

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل، أي أن الدخل يرتفع وبما أنه من محددات الطلب الكلي، فإن الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات، لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في

¹ بجاوي عبد الحفيظ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010-2011، ص53.

² تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (تمارين ومسائل محلولة)، دار اسامة للطباعة والنشر، الجزائر، ص326.

الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن، وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية .

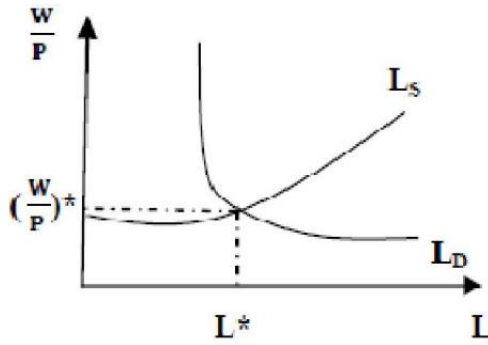
بمعنى أن معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تم نوعاً ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أن المعالجة الكينزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنما تتم من خلال تغيرات الدخل الوطني، كما أن استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي.¹

ب- التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي: يعتمد الاقتصاد الكلي على مجموعة من الأسواق الرئيسية سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق النقد متمثلة في الآتي:

❖ **التوازن في سوق العمل:** في النموذج الكينزي يتحقق التوازن لسوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي

الذي يتساوى عنده عرض العمل مع الطلب عليه، كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل رقم (01-05): التوازن الاقتصادي في سوق العمل



المصدر: طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 70.

يتبين لنا من الشكل رقم (01-05) (أن) (W/P) هو معدل التوازن للأجر الحقيقي طالما أنه يفترض ثبات الأسعار، وأن (L) يمثل حجم العمل عند مستوى التوازن الذي يجعل لإمكان تصفية السوق من العاطلين على العمل، ولظروف معينة يمكن أن تحدث انتقالات سواء إما على مستوى منحنى عرض العمل أو على مستوى منحنى الطلب على العمل.

❖ **التوازن في سوق السلع والخدمات:** لقد أعطى كينز المفهوم العام للتوازن في سوق السلع والخدمات،

وهذا إما بتقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي، أو بتقاطع منحنى الموارد مع منحنى الإنفاق .

حيث أن دالة الطلب الكلي تكتب من الشكل:

$$Y = C+S+T+M = C+I+G+X \Rightarrow S+T = I+G+X-M \dots\dots\dots (04 - 01)$$

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 113.

Y : الدخل، C : الاستهلاك، G : الإنفاق الحكومي، I : الاستثمار، T : الضرائب، M : الواردات، X : الصادرات، S : الادخار.

أما العرض الكلي يعرف على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه خلال فترة زمنية معينة عند المستويات المختلفة للأسعار .
من خلال ما سبق وفي نفس السياق فإن التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق عندما: العرض الكلي = الطلب الكلي، حيث يمكن التعبير عن هذه المساواة رياضيا:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots (05 - 01)$$

$$C = a + by_d \text{ حيث } (0 < b < 1) \text{ و } a > 0 \dots\dots\dots (06-01)$$

$$I = I_0 \text{ و } G = G_0 \dots\dots\dots (07-01)$$

$$R = R_0 \text{ و } X = X_0 \dots\dots\dots (08-01)$$

$$T = T_0 + ty \text{ حيث } (0 < t < 1) \dots\dots\dots (09-01)$$

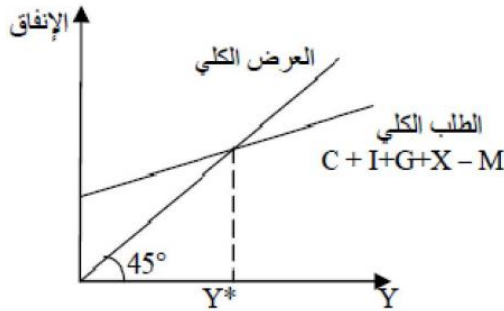
$$M = M_0 + my \text{ حيث } (0 < m < 1) \dots\dots\dots (10-01)$$

المعادلات السابقة C و G و I و X و M في المعادلة رقم (01-05) وبعد التبسيط نحصل على ما يلي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m} (a - bT_0 + bR_0 + G_0 + I_0 + X_0 - M_0) \dots\dots\dots (11 - 01)$$

يمثل Y الدخل التوازني لسوق السلع والخدمات، حيث يمكن ما تحصلنا بيانها كما يلي:

شكل رقم (06-01) : منحنى التوازن سوق السلع والخدمات في النموذج الكينزي:



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص: 136.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التوازن يتحقق عند نقطة تقاطع منحنى العرض الكلي الذي هو ممثل بخط مرسوم بزاوية (45°) من نقطة الأصل مع منحنى الطلب الكلي، وهي في هذا الشكل ممثلة بـ Y والذي يعرف بدخل التوازن في سوق السلع والخدمات.

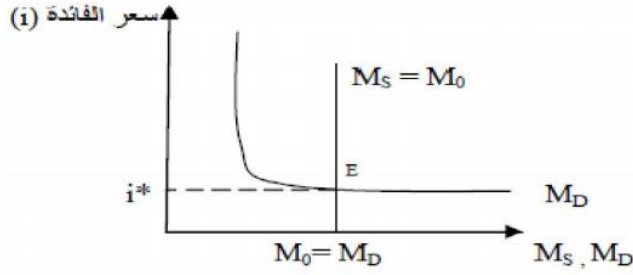
❖ التوازن في سوق النقد: يتحقق التوازن في سوق النقود في النموذج الكينزي عندما يتساوى عرض النقود (MS) مع الطلب عليها (MD)، فيتحقق التوازن في سوق النقد في الأجل القصير عكس سوق الإنتاج فيه في الأجل الطويل، فعرض النقود لنسبة لكينز متغيرا خارجيا يتأثر بقرار السلطات النقدية،

ويفترض أنه ثابت أي أنه يساوي حجما معين، ويبقى في هذا الحجم إلا إذا اتخذ البنك المركزي إجراءات معينة من شأنها أن تزيد أو تخفض عرض النقود. ومنه فإن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتحقق شرط التوازن أي:¹ (الموسوي، 2005، صفحة 267)

$$M_s = M_0 = M_D = aY - gi \dots \dots \dots (12 - 01)$$

ويتحقق التوازن وفقا للشكل التالي:

شكل رقم (01-07) : منحنى توازن سوق النقد في النموذج الكينزي



المصدر: محمد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2006، ص: 39 .

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التوازن يتحقق عند النقطة (E) التي يلتقي عندها منحنى العرض ومنحنى الطلب على النقود وعند سعر فائدة معين هو سعر الفائدة التوازني (I) ووفقا لكينز فإن سعر الفائدة يتحدد بتساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النقود، وهذا يعني أنه إذا لم يتحقق شرط التوازن في السوق النقدي فإن سعر الفائدة سيتجه إلى التغيير إلى أن يتم تحقيق شرط التوازن .

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الكلي بين سوقي السلع والخدمات وسوق النقد (IS-LM)

يعتبر النموذج الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث، ويحتفظ بأساسيات النتائج المتحصل عليها، فبعدما قام كينز بإعطاء المفهوم العام للتوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود، جاء أنصار المدرسة الكينزية الجديدة (هيكس وهانس) اللذين قاما بتطوير أكثر تعقيدا وتحليل المتغيرات، ولقد حاول كل منهم تقديم صورة للنموذج تحقق التكامل بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الحقيقية، وذلك من خلال استخدام أداتين وهما منحنيا (IS) و (LM).

1- التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى هانس (IS):

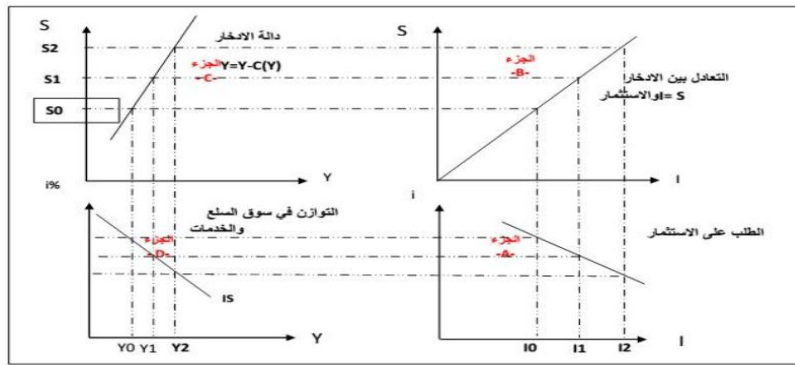
يمثل منحنى هانس (IS) جميع التوفيقات ما بين أسعار الفائدة ومستويات الدخل، أين يكون الإنفاق المخطط يساوي للدخل، فبافتراض أن الاقتصاد مغلق وبافتراض عدم وجود قطاع الحكومة، فالتوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق عندما يتساوى الطلب والعرض الكليين فيها، أو عندما يتساوى الادخار المخطط (S) مع الاستثمار المخطط (I) وأن الطلب على الاستثمار مرن لنسبة للفائدة (I) فإن دالة الاستثمار أو منحنى الكفاية الحدية للاستثمار يبين العلاقة بين الطلب عليه وسعر

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ط 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 267.

الفائدة، وأن الادخار دالة متزايدة في مستوى الدخل في الأجل القصير والاستثمار دالة متناقصة وتابعة لسعر الفائدة، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل رقم: (01-08).

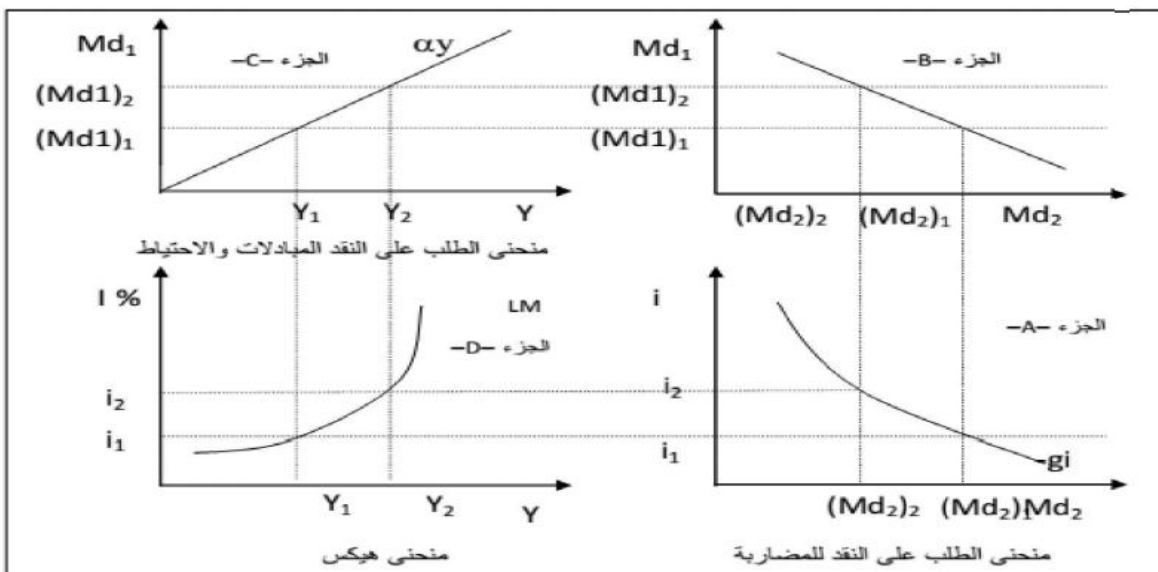
2- التوازن في سوق النقد واشتقاق منحني هيكس (LM): حاول العالم هيكس سنة 1937 الوصول إلى التوازن لسوق النقد الذي يعبر عنه المنحني (LM) والذي بدوره عبارة عن توفيقات من سعر الفائدة (i) والدخل (Y) التي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها، وعليه فالطريقة التي يتحدد بها منحني التوازن في سوق النقد هي مماثلة للطريقة التي تم بها اشتقاق منحني التوازن في سوق السلع والخدمات، من خلال تحديد مستويات الدخل وسعر الفائدة المختلفة التي يتحقق عندها التوازن في هذا السوق، كما هو موضح في الشكل البياني رقم: (01-09).

شكل رقم (01-08): التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحني هانسن



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص 195.

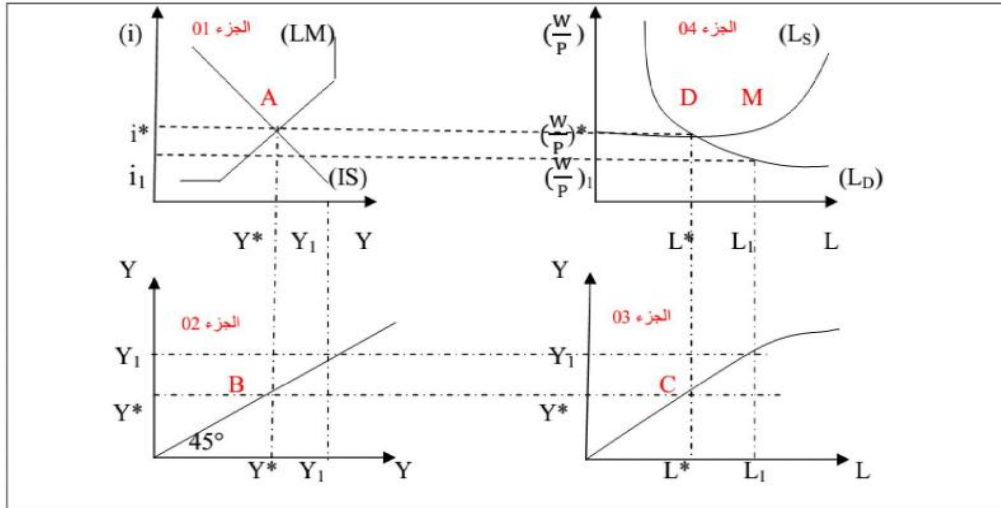
شكل رقم (01-09): التوازن في سوق النقد واشتقاق منحني هيكس



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 05، الجزائر، 2005، ص 195.

من خلال عرض جملة من التوازنات في المتغيرات الاقتصادية العامة في الأسواق الثلاثة سوق العمل، سوق السلع والخدمات، وسوق النقود، يمكننا أن نلخص التوازن الاقتصادي الكلي حسب النموذج الكينزي في صورته الكاملة،¹ (الشريف، 2003، صفحة 295) كما هو موضح في الشكل رقم: (10-01).

شكل رقم (10-01) : التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي



المصدر: محمد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، 2006، ص: 50.

¹ إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات نماذج التوازن واللاتوازن)، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 295.

المبحث الثالث:

الدراسات العلمية السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية:

1-دراسة بروشة كريم: " دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر

1990-2016"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018-2019، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط

الضوء على مدى فعالية كل من السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة

الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)

بالاعتماد على ثلاث متغيرات نقدية تتمثل في معدل الخصم، سعر الصرف والكتلة النقدية M_2 ،

ومتغيرين ماليين تمثلان في النفقات العامة ونتيجة الموازنة العامة، بالإضافة إلى الميزات الكلي لمؤشر التوازن

الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنتيجة الموازنة العامة على ميزان المدفوعات مما يثبت ظاهرة

العجز المزدوج في الاقتصاد الجزائري، بينما لم يكن لسعر الصرف، معدل الخصم، العرض النقدي

والنفقات العامة أي تأثير على ميزان المدفوعات، وبالتالي لا يمكن تأكيد ففالية السياسة النقدية والمالية

في التأثير على ميزان المدفوعات لخصوصية الاقتصاد الجزائري والذي يعاني من مشاكل هيكلية لا يمكن

معالجتها بأدوات نقدية ومالية.

2-دراسة بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين

2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة

جلالي الياس، سيدي بلعباس، 2017-2018.

لا شك أن الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية كانت منعطفا مهما للخروج من الأزمة الاقتصادية التي

كانت تعاني منها جراء انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانيات من جهة وللولوج في الاقتصاد السوق

والانتقال من النمط الاشتراكي والذي ثبتته الجزائر منذ الاستقلال من جهة أخرى، ويهتم هذا البحث

في تلخيص أهم القطاعات الاقتصادية التي مستها الإصلاحات والاسباب المؤدية إلى ذلك، مدعما

بدراسة قياسية للبحث عن مدى وجود علاقة بين إصلاحات السياسة المالية والمجمعات الاقتصادية

الكلية.

3-دراسة منصور شريفة:"السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة

للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015-2016.

تعالج هذه الأطروحة السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تبين لنا الأهمية

الكبيرة التي تمتع بها السياسة المالية والتي تميزها عن باقي السياسات الأخرى، ومدى فعالية الدور

السياسي والاجتماعي الذي تلعبه السياسة المالية وذلك من خلال ادواتها والمتمثلة في الإيرادات العامة،

النفقات العامة والموازنة العامة، وما تحققه من استقرار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد، قدرتها في تحقيق التوازن الاقتصادي وكما قمنا بدراسة تحليلية للسياسة المالية في الجزائر انطلاقا من الإيرادات، النفقات والموازنة العامة للجزائر ومن ثم التوازن الاقتصادي وصولا إلى نتائج اعتمدنا عليها في النهاية لتقديم اقتراحات وتوصيات بخصوص هذا الموضوع.

4-دراسة بهاء طويل: "دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015-2016. حاول الباحث في هذه الدراسة معالجة الاشكالية المتمثلة في: ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010؟ وتهدف الدراسة إلى:

- محاولة الامام بظاهرة النمو الاقتصادي وجميع النظريات والمناهج المفسرة لها. إضافة إلى أن استعمال الجانب القياسي في الدراسة للحصول على مؤشرات رقمية.
- شهدت السياسة المالية على تجاذبات فكرية طالتها، وطالت استخدام الدولة لها بحجة التدخل في الحياة الاقتصادية، حتى فتحت لها الأبواب بفضل أدواتها الفعالة في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بفعل تأثيرها المحكم على المتغيرات الاقتصادية.
- ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في مختلف الدول مهما تباينت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية لغاية إدراك كل منها يبين النمو الاقتصادي كمتغير كمي يقيس التغير السنوي في حجم الناتج على مجموعة من العناصر كاليد العاملة، رأس المال في مقابلة جملة من التكاليف في طليعتها التلوث البيئي.

5-دراسة الشيخ أحمد ولد الشيباني: "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي"، دراسة جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ما هي الانعكاسات السياسية النقدية والمالية التي يتم اتباعها والاجراءات التي يتم تنفيذها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا؟ وهدف هذه الدراسة التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أحلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومحاولة إدراك مدى قدرة السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى ايضاح إيجابيات وسلبيات برامج الإصلاح الاقتصادية وأهم النتائج المتوصل إليها:

- السياسة النقدية: من أهم السياسات الاقتصادية فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على مدى القصير والمدى المتوسط، فهي تسمى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.
- لقد شهر معدل التضخم انخفاضا ملموسا خلال فترة الإصلاح الاقتصادي مقارنة مع فترة التي سبقت البرنامج لفصل انتهاج سياسة مالية صارمة.

- ان التعاون المميز بين وزارة المالية والبنك المركزي في موريتانيا والذي عنوانه تنسيق السياسة النقدية والمالية، يعتبر صمام الأمان للاقتصاد الوطن من أجل التغلب على جميع الاختلالات.
- تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية.

6-دراسة إكن لونيس: "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2009"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

- وقد تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة الاشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009؟
- وتمكن أهداف هذه الدراسة إلى تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة ومحاولة ابراز أهمية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية وتحديد إطار العلاقة بين استقلالية بنك الجزائر وأداء السياسة النقدية وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:
- تعمل السياسة النقدية إلى ضبط العرض النقدي والتحكم فيه، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الانتاج الحقيقي، من خلال استخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية.
- عرف النظام المصرفي الجزائري اصلاحات عميقة في إطار الاصلاحات الاقتصادية الشاملة، خاصة قانون النقد والقرض الذي يعتبر بحق نقله نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي، وفي تسيير السياسة النقدية في إطار منح استقلالية كبيرة.

7-دراسة زوين ايمان: "دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية -دراسة حالة الجزائر- " جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011 ولمعالجة هذا الموضوع اتخذت الاشكالية التالية: كيف يمكن للجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية أن يساهم في تحقيق التنمية؟ وتهدف الدراسة إلى:

- تبين أهمية ومكانة الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية وإن كان الهدف الرئيسي.
- يتمثل في المساهمة في وضع تصور واضح عن الجيل الثاني الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والتعرف على دور في مواجهة تحدي التنمية الرئيسي للبلاد.
- عرض وضع الجزائر ضمن أهم المؤشرات. مما يمكننا من معرفة نقاط التقدم والبحث في كيفية تعزيزها بالكشف عن النقائص ومحاولة تحليلها بواقعية.
- وتم التوصل إلى أهم النتائج:

- إن الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بمحورية الرئيسين، الإصلاحات المؤسساتية ومحاربة الفقر هو جدول أعمال للإصلاحات، فهو يأخذ بعين الاعتبار أهمية الجوانب المؤسساتية والاجتماعية للتنمية والتي أهملها الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية.
- ترتبط المؤسسات بالتنمية نظرا لتأثيرها على حوافز المتعاملين في استعمال الأصول والموارد الاقتصادية.
- يسمح المفهوم الموسع للحماية الاجتماعية المعتمد، بعرض عناصر الحماية الاجتماعية ضمن ثلاث استراتيجيات، استراتيجية الوقاية والمتمثلة في أجهزة التشغيل، استراتيجية التكيف والمتمثلة في المساعدات الاجتماعية.
- لقد شرعت الحكومة في تحين الحوافز على المستوى الكلي من خلال المخططات التنموية بتحسين البنية التحتية والتوسع في إتاحة الخدمات وتكوين قوة عاملة ماهرة.

8-دراسة بناني فتحة:"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2008-2009.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم هدف تسعى مختلف الحكومات لتحقيقه وذلك من خلال سياساتها الكلية التي من بينها السياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تؤثر على النمو الاقتصادي، ومعظم الاقتصاديين بقرون بهذا التأثير فزيادة ضخ الكتلة النقدية يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة وتتماشي مع طاقات الانتاج الحقيقي لكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تتسبب في ضغوط تضخمية تؤثر سلبا على الادخار والاستثمار حيث أن ارتفاع معدل التضخم يخفض من قيمة الادخار، الذي يؤثر سلبا على مستويات الاستثمار وبالتالي الدخل القومي مما يخفض من معدلات النمو الاقتصادي.

9-دراسة فتحة بن علي وصالح تومي: "تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق

اهداف السياسة الاقتصادية الكلية " دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مقال

منشور للباحثين،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد 16،العدد 2020،22.

وكانت الدراسة تعالج الاشكالية التالية :

ماهي فاعلية ادوات السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة(1990-2017)؟

وهدف الى دراسة تأثير السياسات النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال تقييم وتحليل تأثير المتغيرات النقدية على السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك بسردهم المحطات والاصلاحات التي قامت بها الجزائر في النظام المصرفي .

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها:

- قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومحزفا اذ عمل في واقع الامر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الاسواق المالية موجودة على الاطلاق.
- اتبعت الجزائر سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند الى ميكانيزمات السوق سنة 1990.
- ان تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي بالدولة يتطلب تنوع اقتصادها بالتوسع في الانشطة غير النفطية .
- 10- دراسة امحمد بن البار وميلود بوعبيد: " تحليل مسار السياسة المالية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1986-2017)" ، مداخلة ملتقى دولي ،الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة ،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،الجزائر 02،03،ديسمبر 2019.**

وكانت الاشكالية متمثلة في :ما هو مسار لسياسة المالية في الجزائر؟

تمهد للدراسة البارز تحليل مسار السياسة المالية في ظل الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر باتباع اسلوب التحليل الوصفي التحليلي .

تم الوصول الى اهم النتائج :

- السياسة المالية هي تلك الاجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة بفرض احداث اثر على متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .
- السياسة الإردادية تعتمد شبه كلي على ايرادات الجباية البترولية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الاجنبية:

1- Etude de Mme ABBES Amina, Efficacité et limites de la politique économique et conjoncture dans un modèle de type " Mundell-Fleming", étude économique sur l'Algérie, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Nom publié, Université de Tlemcen, Algérie, 2014/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى نجاعة السياسة وأثرها على النشاط الاقتصادي، من خلال دراسة نظرية وأخرى تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2012 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR). وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية مساهمة السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق التنمية المتوازنة وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

- فشل السياسة المالية التوسعية التي أقرتها الحكومة خلال مختلف البرامج التنموية في الرفع من الناتج المحلي الاجمالي بسبب محدودية الجهاز الانتاجي وضعف النسيج العمراني.
- أما السياسة النقدية فبغض النظر عن مساهمتها عجز في تمويل عجز الميزانية، وتمكنها من التحكم في المستويات التضخم، وكذلك إدخال أدوات نقدية جديدة، إلا أن أثرها على الناتج المحلي الاجمالي كان محدودا.

- استقرار الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة مرده تحسين الوضعية النقدية الخارجية للاقتصاد الجزائري بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية.

2- Powel Marszalek, *Coordination of monetary and fiscal policy, Volume3, Number 2, The Poznan University of Economics, 2003.*

تناولت هذه الدراسة تنسيق السياسات النقدية والمالية لتحقيق استقرار الاسعار، وتنتج أهمية التنسيق من أماكن مثل الفهم والترابط بين السياسة النقدية والقياسية، ودور استقلالية المصارف المركزية، وتهدف هذه الأدوات إلى تحقيق الاستقرار والاستقرار المالي. وسيؤدي انعدام التنسيق إلى انخفاض الأداء الاقتصادي العام، في حين أنه سيعطي نتائج أفضل لكل من صانعي السياسات.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- يساعد التنسيق على الحد من مشكلة الأدوات المستهدفة، مما يفرض على الاستقرار المالي، ويحسن مصداقية وشفافية كل من السياسة النقدية والمالية.

- إن التنسيق هو عملية تقوم من خلالها سلطات مستقلة، هما البنك المركزي والحكومة، بالتفاوض بشأن استراتيجياتهما، وتبني، أيضا بيئة تمكن هذه السلطات من تحقيق سياستها بفعالية.

المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة.

سنتطرق إلى أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وكذلك موقع دراساتنا من هذه الدراسات: أولا: أوجه الشبه.

- جل هذه الدراسات تطرقت إلى معرفة أثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي الكلي.
- كان الهدف من دراستهم تسليط الضوء على السياسات التي انتهجتها الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة الاختلالات.

- التطرق إلى مفاهيم كل من السياسة المالية والنقدية والعوامل المؤثرة بهم وأهمية التنسيق بينهم.
ثانيا: أوجه الاختلاف.

- اختلاف طريقة التقدير والنمذجة الإحصائية في بناء نموذج قياسي اقتصادي كلي.
- عدم التطرق لتوازن كل الأسواق معا.
- اختلاف المتغيرات والفترة محل الدراسة.
- التطرق إلى دراسة سياسة واحدة نقدية أو مالية ودراسنا هذه نسعى من خلالها الجمع بين السياستين النقدية والمالية ومحاول تقييم مدى فعاليتها في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة المحددة.

ثالثاً: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.

تعد دراستنا تكملة للدراسات السابقة ومساهمة تستند إليها الدراسات اللاحقة، فحسب معلوماتنا لا توجد دراسة حديثة تبرز دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق التوازن الكلي للأسواق الثلاثة. فالدراسة التي سنقوم بها تجمع بين عدة متغيرات اقتصادية خلال الفترة 2001-2019

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، و إلى جانبها تستخدم الدولة ايضا السياسة المالية التي اصبحت تلعب دورا كبيرا في التوازنات الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد الوطني واعادة توزيع المداخيل. ومن خلال تعرضنا إلى لعلاقة السياسة النقدية بالمالية، اتضح وجود علاقة وآثار متبادلة بينهما، كما أن السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي على عكس السياسة النقدية التي تكون لها أكثر فعالية في مواجهة الضغوط التضخمية، الا أن التنسيق والتكامل بين السياستين يعتبر أمرا ضروريا، لذلك تناولنا في الفصل الثاني اهم إصلاحات الجيل الثاني في الجزائر مع محاولة لتقييم دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019.

الفصل الثاني:

إصلاحات الجيل

الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2001_2019

تمهيد:

عرفت السياسة النقدية والمالية المتبعة في الجزائر تحولات كبيرة نتيجة تغير نمط تسيير الاقتصاد والاضاع الاقتصادية التي عرفتها خصوصا بعد انهيار أسعار النفط في نهاية الثمانينات، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في طريقة التسيير الاقتصادي، حيث تم التخلي عن التخطيط المركزي والتوجه إلى اقتصاد السوق من خلال القيام بجملة من الاصلاحات وهذه الاخيرة تساعد كل من السياستين النقدية والمالية عن طريق أدواتهما لتحقيق التوازن الاقتصادي وقد تم الاعتماد في ذلك على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلية والخارجية.

قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين كمايلي:

المبحث الاول: إصلاحات الجيل الثاني في الجزائر

المبحث الثاني: تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001

– 2019.

المبحث الأول:

إصلاحات الجيل الثاني في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير القرارات والانظمة، فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت نظاما وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد لكن سرعان ما بدأ هذا النظام يكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الازمة النفطية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري مما دفعها ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق الرأسمالي كبديل للاقتصاد الموجه، أين يقتضي اجراء اصلاحات اقتصادية عميقة باتباع سياسات اصلاحية لعبت فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ثم كانت الالفية الثالثة والتي شهدت مواصلة الاصلاحات واستكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي .

المطلب الاول: إصلاحات الاقتصادية قبل الجيل الثاني:

أولا: اصلاحات الجيل الأول:

شرعت الجزائر منذ 1989 في تنفيذ سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية تتمثل في اتفاق ماي 1989 اتفاق جوان 1991، ثم اتفاق 1994_1998.

1- اتفاق التثبيت الاول ماي 1989

في نهاية 1988 وبداية 1989 دخلت الجزائر في مفاوضات سرية مع صندوق النقد الدولي للحصول على التمويلات لتلبية احتياجات التمويل الخارجية، وقد أكدت الجزائر في خطاب النوايا المرسل إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989 بأنها ستلتزم بالتحويلات نحو الليبرالية والاعتماد أكثر على آليات السوق وعلى هذا الطرح قبل الصندوق ما جاء في الخطاب دون قيد أو شرط ومنح للجزائر 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي 200 مليون دولار مرة واحدة في إطار اتفاق "ستاندباي" وقد استخدم هذا المبلغ كليا في 30 ماي 1990، كما الصندوق 360 مليون دولار في اطار التسهيلات التعويضية للمفاجآت بسبب انخفاض اسعار النفط عام 1988 وارتفاع اسعار الحبوب، فكان مجموع القرض 560 مليون دولار. إلى جانب هذا القرض تحصلت الجزائر على تسهيل من الصندوق قيمته 315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS وهو مكمل للاتفاق بهدف التخفيف من مشكلة المديونية وخدماتها وسحبته الجزائر في نفس السنة على ان يكون تاريخ استحقاقه من 3 إلى 5 سنوات.

إن التسهيلات التي تحصلت عليها الجزائر بموجب هذا الاتفاق نتج عنها مايلي:

ارتفاع الكتلة النقدية M₂ بمعدل 11%، 32 في سنة 1990 مقارنة بسنة 1989 وهذا انعكس على ارتفاع التضخم إلى 17%، 9 بعدما كان يساوي 3%، 9؛

منح الاستقلالية لحمس بنوك تجارية؛

ارتفاع في حصة الصادرات بنسبة 19% في نهاية سنة 1989؛

ارتفاع الناتج الداخلي الخام في حدود 2,9% في نهاية سنة 1989 بعدما كان سالبا في نهاية سنة 1989 بنسبة 3,8%؛

تحرير أسعار المنتجات التي تدخل ضمن اسعار مؤشرات الاستهلاك في سنة 1990 بنسبة 1.40%¹.

2- اتفاق الشبث الثاني (03-06-1991) إلى (30-03-1992)

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية من أجل الحصول على الاموال لمواصلة سلسلة الاصلاحات الرامية إلى تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، حيث وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أربع أقساط، وذلك مقابل التزام الجزائر بالإجراءات التالية:

العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 يجعلها في حدود 41 مليار دينار أي 12% سنة 1991؛

تخفيض قيمة الدينار في حدود 25 % للفترة الممتدة ما بين نهاية 1990 إلى مارس 1991؛

تأطير تدفقات القرض للمؤسسات المختلة غير المستقلة

تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11,5 % بدلا من

10,5% ورفع المعدل على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15% وتحديد سعر تدخل بنك

الجزائر في السوق النقدية بـ 17%؛

تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية؛

مراجعة إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي.

ويمكن تلخيص النتائج التي تم تحقيقها في ظل هذا البرنامج في النقاط التالية،

جعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5 دينار ليصل في نهاية سنة 1991 إلى 26 دينار؛

رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10,5% إلى 11,5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف

البنوك من 15% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية بـ 17%؛

نمو الكتلة النقدية 2M بـ 21,3% سنة 1991 بعدما كان يقدر بـ 11,3% سنة 1990 في حين تغير الناتج

المحلي الاجمالي PIB بـ 0.8%؛

ارتفاع معدلات التضخم، حيث سجل سنة 1989 معدل قدره 9.3% ليرتفع في سنة 1990 إلى

17,9% ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31,7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة سالب؛

¹قوبدر معزي، مرجع سابق، ص 221-222.

استقرار في مستوى المديونية الخارجية، حيث قدرت بـ26,7مليار دولار في سنة 1992، بعدما بلغت 28,8مليار دولار سنة 1990.¹

3-برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الازمة الاقتصادية والمالية والامنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء للمرة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التعديل الهيكلي ويمتد على مرحلتين: مرحلة برنامج التثبيت الهيكلي 22 ماي 1994-21ماي 1995 ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22ماي 1995-21ماي 1998.²

أ-مرحلة برنامج التثبيت الهيكلي 22ماي 1994-21ماي 1995

عملت الجزائر من خلالها على تحقيق الاهداف التالية:
القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الاقل تخفيضها عن طريق ترشيد الاتفاق الحكومي وتخفيض الدعم الموجه للأسعار وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي؛
إصلاح هيكل الإيرادات العمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيل الضرائب؛
إصلاح السياسة النقدية ومراجعة سعر صرف الدينار الجزائري للوصول إلى قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته بنسبة %40,17 سنة 1994، وكذا الحد من التضخم النقدي عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية وتحرير أسعار الفائدة الاسمية.³

ب-مرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22ماي 1995-21ماي 1998.

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الانعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الاهداف حسب صندوق النقد الدولي:
تحقيق نمو متواصل بقيمة %5 خارج المحروقات؛
تخفيض التضخم إلى %10,3؛
تخفيض عجز الميزانية إلى %1,3مقابل %2,8 خلال 1994-1995؛
التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات؛
وضع إطار تشريعي للخصوصية.⁴

¹ كرم بوروشة، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجيدراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي، مراح ورقلة، 2019، ص 131-132.

² عبد القادر مزغاش، مرجع سابق، ص 128.

³ راضية سمهان خزاز، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرّة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، 2012، ص 135.

⁴ حاكمي بوحفص، عبد القادر ديبال، أثر الاصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مجلة les cahiers du mecas، المجلد 03، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 30-04-2007، ص 09.

ثانيا: محتوى الجيل الاول من الاصلاحات " اجماع واشنطن "

المبادئ الليبرالية التي تشكل اساس برامج التعديل الهيكلي لسنوات 1980، وبرامج مكافحة الفقر لسنوات 1990، التي وضعت بالاشتراك من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لخصت من طرف "جون وليامسون" في عشر نقاط التي تؤسس اجماع واشنطن¹.

جون وليامسون الذي صاغ مصطلح اجماع واشنطن هو مدير سابق للبنك الدولي، لوصف توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بين الخبراء الاقتصاديين في ثلاث وكالات هامة مقرها في واشنطن - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و قسم الخزينة الامريكية - حول القاسم المشترك الادنى من المشورة في مجال السياسة التي كانت موجهة في دول امريكا اللاتينية ابتداء من سنة 1989 ويتألف اجماع واشنطن من المبادئ العشر الاساسية التالية:

المبدأ 1: الانضباط المالي .

المبدأ 2: تركيز الانفاق العام على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة، البنية التحتية.

المبدأ 3: الاصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة اضرابية مع تعديل معدلات الضرائب الحدية.

المبدأ 4: معدلات فائدة موجبة وتحدد في السوق.

المبدأ 5: معدلات صرف تنافسية .

المبدأ 6: تحرير التجارة.

المبدأ 7: الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبدأ 8: خصوصية مؤسسات الدولة.

المبدأ 9: الغاء القيود على المنافسة باستثناء تلك المتعلقة بالصحة البيعية وحماية المستهلك والاشراف الحذر على المؤسسات المالية.

المبدأ 10: الحماية القانونية لحقوق الملكية².

ثالثا: مسار السياسة النقدية والمالية قبل اصلاحات الجيل الثاني³:

1- السياسة النقدية:

هدف قانون النقد والقرض (90_10) لعام 1990 لتقليص الآثار السلبية المالية العامة على التوازنات النقدية بتدعيم استقلالية البنك المركزي، كما تم تفعيل أدوات إعادة الخضم والاحتياطي القانوني واعتماد عمليات السوق المفتوحة والسماح بإنشاء مصارف أجنبية ومحلية خاصة.

¹ Eber, Fcombamous, lesuvi de Washington, economicaplique, tome LVIII, n^o2, 2005, p9

² ايمان زوين، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستوري قسنطينة، الجزائر 2010-2011، ص 08.

³ حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998 - 2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة متوري، قسنطينة، 2011، ص 134 - 137.

2- السياسة المالية: بهدف تخفيض عجز الموازنة تم ضغط الانفاق العام بتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والاجور وتأجيل الزيادة المرتقبة فيها، ورفع الدعم على السلع والخدمات، اصلاح النظام الضريبي بتحديثه وتطوير المنظومة الضريبية في عام 1991، تم الاعتماد الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

المطلب الثاني: اصلاحات الجيل الثاني¹

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

جاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو. كما أنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية، وقد أقر هذا البرنامج في فرييل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر ب 11.9 مليار دولار.

1- مضمون البرنامج: ويتمحور البرنامج بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يلي:

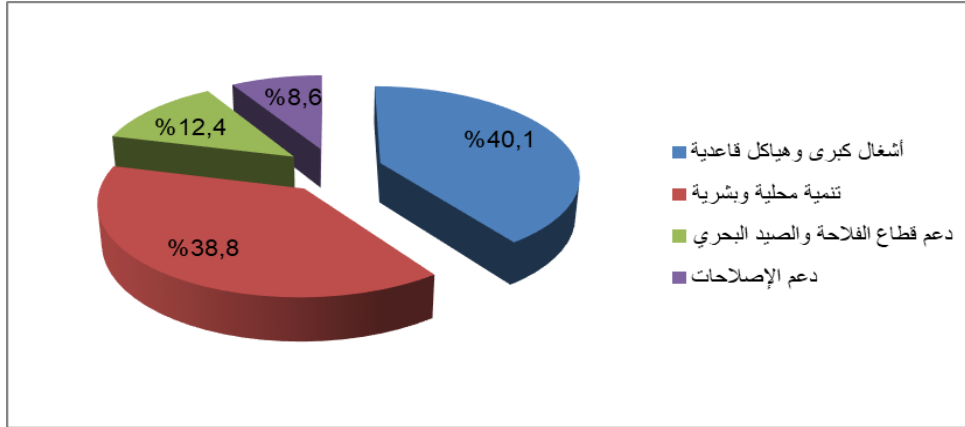
الجدول رقم (01-02) : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

المجموع (النسب)	المجموع البالغ	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهيكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص 139.

¹ زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة الفترة 2001، 2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 / جوان 2017، ص 219 - 221 .

الشكل رقم (02-01): التمثيل البياني لمعطيات



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول (02-01).

يلاحظ من خلال الجدول أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر بـ 525 مليار دج أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل.

كما يلاحظ توجه واضح لهذا البرنامج التركيز على المشاريع التي بإمكانها امتصاص أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة، حيث نجد إن أكثر من 90% من الغلاف المالي وجهت لإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل، وكذا معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكتملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية. وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشه الاقتصاد الجزائري واستغلال انفراج المالي وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

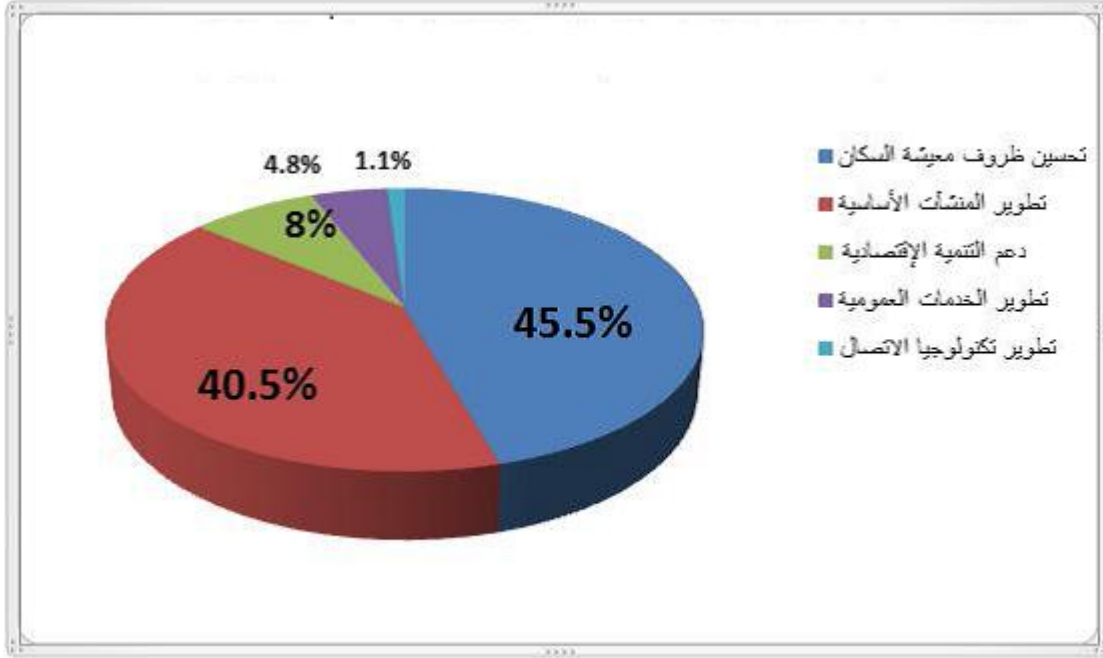
النسبة (%)	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

1.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع www.premier-ministre.gov.dz

الشكل رقم (02-02) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول (02-02)

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج.

كما يتضح من الجدول إن محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر وذلك للأهمية التي يكتسبها هذا المحور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما نلاحظ أهمية دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية.

ثالثا: البرنامج الخماسي 2010-2014: هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية ليشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنمية محددين من قبل رئيس الدولة.

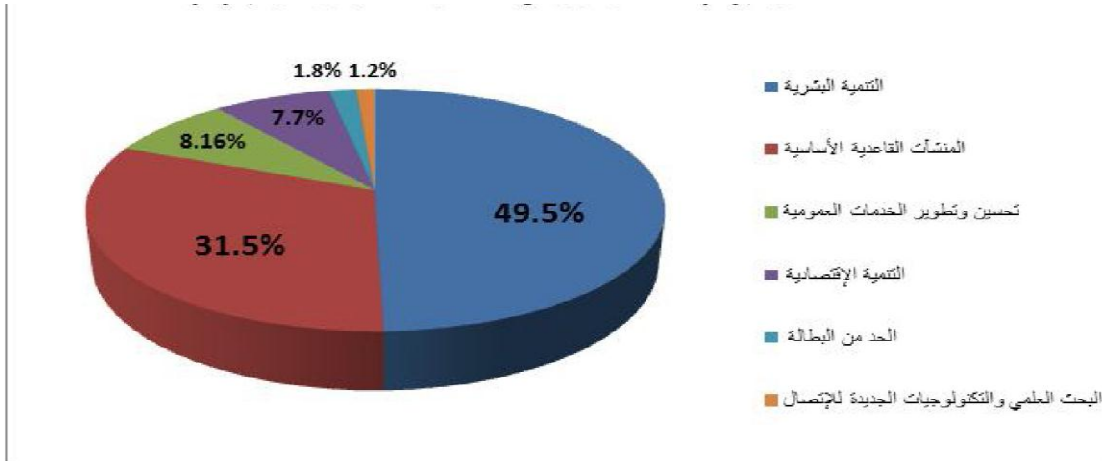
1- مضمون البرنامج: يمكن توضيح مضمون البرنامج من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (02-03): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

النسب %	المبالغ المالية مليار دج	القطاعات
49.5	10122	التنمية البشرية:
31.5	6448	المنشآت القاعدية الأساسية:
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية:
7.7	1566	التنمية الاقتصادية:
1.8	360	الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل).
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

الشكل رقم (02-03) مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول (02-03).

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي 2010-2014 مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21214 مليار دينار وهو يشمل:

1. برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار).

2. وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

وتستهلك مشروعات التنمية البشرية حوالي 50% من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة (2010-2014) أي ما يعادل 10122 مليار دينار جزائري.

رابعا: برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019).¹ يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015 وتم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو 2015-2019، وتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للنتائج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر لتبني عدة اجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016. وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج الذي يعطي صورة عل بانخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية (2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي ستنتقل كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكنسي طابع الأولوية القصوى،

رابعا: الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية "اجماع واشنطن الموسع"

طرح danirodrik (2003) و(2004) فكرة توسيع اجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون، يضم اجماع واشنطن الموسع حسب داني رودريك عشر بنود (للحفاظ على التماثل مع اجماع واشنطن الاصلي)، وهي تتراوح من مكافحة الفساد والحوكمة الى شبكات الامان الاجتماعي ومكافحة الفقر، هذه الاصلاحات الجديدة التي تعرف بالجيل الثاني من الاصلاحات، تهدف الى التغلب على عدم الفاعلية الواضحة للاصلاحات السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخصوصية، وذلك بالتأكيد على الذهاب الى الاصلاحات المؤسساتية.

¹ زكرياء مسعودي، تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل للدراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019، ص 96-97.

اجماع واشنطن واجماع واشنطن الموسع

- 11 حوكمة الشركات
- 12 مكافحة الفساد
- 13 مرونة اسواق العمل
- 14 الانضمام الى ضوابط منظمة التجارة العالمية
- 15 الانضمام الى الرموز و المعايير المالية الدولية
- 16 فتح حساب راس المال بحذر
- 17 انظمة اسعار الصرف غير وسيطة
- 18 استقلالية البنوك المركزية / استهداف التضخم
- 19 شبكات الامان الاجتماعي
- 20 محاربة الفقر¹

المطلب الثالث: مسار السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

أولاً: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

1- أهم التطورات الحاصلة بعد صدور قانون النقد والقرض:²

ابتداء من سنة 2000 دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، وهو ما أصبح يعرف بالطفرة النفطية التي انعكست بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، وجعلته يعيش في مجبوحة مالية في ظل تدفق الموارد المالية الهائلة على الاقتصاد الوطني، وهو ما انعكس على كل جوانب الاقتصاد، حيث تبنت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة عدة إصلاحات، كان لها وقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية الحالية، والتي نلخصها كما يلي:

أ- الأمر رقم 01-01: والمؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، ادخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10، وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية النقدية، وذلك بالتخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي كما فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة مستقلة (الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 02.03.10.12.13).

ب- الأمر 03-11: ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة وبنك

¹ مرجع سبق ذكره، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، ص 23.

² موساوي أمال، فطيمة مشتر، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000_2017م)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 06، 2018، ص 156.

التجاري والصناعي، حيث اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، فجاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن حيث:

تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.

توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف، والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع.

إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولا سيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.

يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة.

ينشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية. ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية، التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الآفات المعاصرة "تبييض لأموال".

يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك، ومن شأنه أيضا أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيير البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات.

يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية، ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لطلبات الاعتمادات الجديدة.

يشكل قاعدة لرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك بما فيها الملاءة.

وتدعيما لهذه النقاط جاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحا فيما يخص الإصلاح، حيث حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية:

● وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة: وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية.

● إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة: وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك العالمية، من خلال بناء استراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل المعلوماتية ووجود سياسة تسويقية مصرفية اتجاه العملاء، تسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة. كما يتحتم على الجهاز البنكي التوجه إلى التخصص، وإضفاء التنافسية من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وهذا ما يعني فتح المجال للمشاركة الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية.

● إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على مجموعة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية: بالرغم من أنها ستتحمّل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية ولكن بهدف إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق.

● أهمية إيجاد بورصة للقيم المالية تواكب التنمية والبناء الاقتصادي: إن البلد الذي هو في حاجة كبيرة الى أموال للتنمية الاقتصادية يجب ان يتوفر على مؤسسات مالية كبرى مثل البورصة التي هي عبارة عن سوق مالية ذات أهمية بالغة في استيعاب الأموال المدخرة الضرورية للاستثمارات في الهياكل القاعدية الحيوية.

● العمل على وضع منتجات مالية جذابة: وهذا يسمح بجذب واحتواء الأموال المكتنزة خاصة عند القطاع الخاص، وتكثيف الجهود اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

ج- الأمر 04-10: المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. وجاءت المادة (02) لتعدل وتتمم المواد 9 و32 و35 من الأمر رقم 03-11 المذكور أعلاه كما يلي:

المادة 09: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.. بدون تغيير حتى (، ولا يخضع للإجراءات المحاسبية العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

المادة 32: بغض النظر عن أحكام المادة 13 من القانون رقم: 04-17 المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، يعفى بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

المادة 35: تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

المادة 3: يتم للأمر رقم 3-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 بمادة 36 مكرر تحرر كما يلي:

المادة 36 مكرر: يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة¹.

2- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:

إصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أصدر المجلس نظاما ثانيا من أجل تطبيق أحسن سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعمهما أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إدارته للسياسة النقدية².

3- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2014:

لقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 14/01 بتاريخ 16 ماي 2014 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، نص على دفع الملاءة من 8% إلى 9.5% ابتداء من أول أكتوبر 2014 على أن يغطي رأس المال القاعدي كل من مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% للأمان³.

4- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2015:

أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 10/02 المؤرخ في 05 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة التسيقات والقروض للمصارف والمؤسسات المالية، من أجل تمكين المصارف والمؤسسات المالية من اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، المقرض الأخير، وذلك قبل وضع كفاءات إعادة التمويل عن طريق عمليات السوق المفتوحة⁴.

5- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2016:

تم تركيز في سنة 2016 على تعميق وتقييم ظروف القواعد والمعايير التنظيمية المنبثقة من إعادة صياغة الإطار الاحترازي، وذلك من خلال:

¹ موساوي آمال، مرجع سبق ذكره، ص 157_158.

² ترقية مجلس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على بنوك الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، 2009، ص 84.

³ منال هاني، اتفاقية بازل3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديدة، العدد 16، جامعة العقرون، الجزائر، جانفي 2017، ص 312.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015م، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016م، ص 89.

إدراج التعديلات على عمليات الرقابة تمحورت أعمال مديرية الاشراف سواء على الصعيد الداخلي من خلال تنسيق أدوات ومنهجيات المراقبة، أو على الصعيد الخارجي ذات الصلة مع المصارف والمؤسسات المالية، والتي كان الحوات معهم متواصل قصد مرافقتهم والتأكد من دخول الاطار الاحترازي الجديد حيز التنفيذ الفعلي، يشمل هذا الاخير المعايير النوعية والكمية المتعلقة بمعاملات الملاءة او المخاطر الكبرى والمساهمات وكذا كفاءات تصنيف المستحقات وتكوين المؤونات وتسجيلها المحاسبي، شهدت سنة 2016 تواصل عملية تعزيز الاطار التنظيمي والاشراف المصرفي من خلال وضع ثلاثة مشاريع تنظيمات تتعلق بما يلي :

مراجعة التنظيم المتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية؛

فصل خاص بالحوكمة؛ الاشراف على أساس موحد؛ انشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للمصارف والمؤسسات المالية¹.

ثانيا: مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017

1- وضعية النظام الضريبي في الفترة 2001-2007:

تميزت السياسة الضريبية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الضريبية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقتطاعات الضريبية، حيث سجلت مجموع الايرادات الجبائية العادية من مجموع الايرادات العامة نسبة 30%، 32%، 34%، 36.5%، 36.6%، 37.5%، للسنوات من 2002 الى 2007 على التوالي، ومن الملاحظ ان الايرادات الجبائية العادية في حالة تطور طفيف وهذا من خلال جهود الدولة الرامية للرفع من حصيلة احلالها محل الجباية البترولية².

2- تطور الايرادات الجبائية في الفترة 2008-2014:

بلغت الايرادات الجبائية خلال سنة 2008 نسبة 80.28%، من اجمالي الايرادات المسجلة وتعتبر هذه أعلى نسبة وصلت لها نتيجة لارتفاع اسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا باستثناء الانخفاض المسجل في السنوات الاخيرة كما هو الحال بالنسبة لسنة 2013 و2014 حيث انخفضت حصيلة الجباية البترولية الى ادنى مستوياتها بنسبة 63.97% و61.48% مقارنة بحصيلة السنوات السابقة، ويرجع هذا الانخفاض الى تراجع الإيرادات البترولية نتيجة لانخفاض أسعار البترول وعدم استقرارها في الآونة الاخيرة³.

3- الوضعية الضريبية خلال 2015-2017:

يتضمن قانون المالية لسنة 2015 عدة امتيازات جبائية للمؤسسات الاقتصادية واجراءات جديدة لتسهيل عمليات التحصيل الجبائي من الشركات، ومن اجل توسيع الوعاء الجبائي هناك إجراء في 2015 يخص كل

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016م، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2017م، ص 109_110.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016م، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2017م، ص 110.

² محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بكر بالقائد، الجزائر، 2009-2010، ص 172.

³ أحمد أوشان العزوز بن علي، الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 17، جامعة الشلف، جانفي 2017، ص 72.

الصغار المكلفين بالضريبة الذين رقم اعمالهم لا يتعدى 30 مليون دينار، وتجدر الاشارة الى ان قانون المالية لعام 2015 قد حدد معدل الضريبة على ارباح الشركات ب 23% بالنظر الى النتائج الاقتصادية المالية لسنة 2016، وكشف وزير المالية بأن وزارته عازمة على توسيع الوعاء الضريبي تأقلا مع الظروف الاقتصادية الجديدة للبلاد، التي فرضتها تراجع اسعار النفط عالميا. ذكرالوزير سنة 2017 بأنه في إطار تحضير المشروع التمهيدي للقانون 84-17 سيتم إدراج إصلاح يتمثل في إعداد تقرير سنوي على النفقات الجبائية يرفق بمشروع قانون المالية لكل سنة¹.

المبحث الثاني:

تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة 2001 – 2019.

المطلب الأول: اتجاهات السياسة النقدية والمالية بالجزائر خلال الفترة 2001_2019

أولاً: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001_2019

اتسمت باتباع سياسة نقدية انكماشية نتيجة الأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك، أدى ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية الجديدة إلى تحسن الأوضاع النقدية والمالية، الأمر الذي سمح لبنك الجزائر باتباع سياسة نقدية توسعية في ظل فائض السيولة الهيكلية، مما جعل السياسة النقدية خلال هذه الفترة موجهة أساساً إلى امتصاص فائض السيولة والتحكم في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة من أجل المحافظة على التوازنات النقدية الكلية، وسنحاول فيما يلي استعراض أهم التطورات النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2019.

1- تطور الكتلة النقدية: عرفت مكونات الكتلة النقدية تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة نتيجة للسياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في إطار البرامج التنموية المسطرة، والجدول التالي يبين تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2019).

¹ قانون المالية 2017م ما يجب معرفته عن أهم الإجراءات الجبائية بالجزائر، تم الإطلاع بتاريخ 2020/09/19م على الساعة 18:00 Wwww.radeualgeriu.dz..

جدول رقم (02-04) تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري

النقد السنة	نقود ورقية	معدل نموها (%)	نقود كتابية	معدل نموها (%)	أشياء مفقودة	معدل نموها (%)	الكتلة 2M	تطوير الكتلة 2M (%)
2001	577,15	19,11	661,36	17,33	1235,00	26,80	2473,51	22,29
2002	664,68	15,16	751,65	13,65	1485,19	20,30	2901,53	17,3
2003	781,33	17,55	849,04	12,95	1724,04	16,10	3354,42	15,6
2004	874,34	11,90	1286,23	51,49	1577,45	-10,70	3738,03	11,43
2005	920,96	08,90	1500,47	16,65	1736,16	10,40	4157,58	11,22
2006	1081,35	17,41	2086,28	39,04	1766,10	1,00	4933,74	18,67
2007	1284,49	18,78	2949,08	41,35	1761,03	6,70	5994,60	21,5
2008	1539,97	19,89	3424,95	16,13	1991,04	13,10	6955,96	16,03
2009	1829,34	18,92	3114,81	- 09,05	2228,89	11,90	7173,05	3,12
2010	2098,62	14,72	3657,83	17,43	2524,28	13,30	8280,74	15,44
2011	2571,48	22,52	4570,21	24,94	2787,48	10,40	9929,18	19,9
2012	2952,3	14,81	4729,5	03,48	3331,5	19,60	11013,3	10,91
2013	3 204,0	08,52	5045,8	06,68	3 691,7	10,70	11 941,5	8,40
2014	3 658,9	14,19	5944,1	17,93	4 083,7	10,60	13 686,7	14,60
2015	4 108,1	12,27	5153,1	-13,30	4 443,3	8,80	13 704,5	0,1
2016	4 497,2	09,47	4909,8	04,72-	4 409,3	- 0,8	13 816,3	0,8
2017	4716,9	4,88	5549,1	13,02	4708,5	6,78	14974,6	8,38
2018	4926,8	4,44	6477,3	16,72	5232,6	11,13	16636,7	11,09
2019	5421,4	10,03	5795,7	10,52 -	5394,0	3,08	16611,1	0,15 -

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, août 2020.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019.

يتضح من خلال الجدول التطور الكبير للكتلة النقدية خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 2473.51 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 16611.1 مليار دينار جزائري سنة 2019، وهذا راجع اتباع سياسة نقدية توسعية، ثم ارتفعت الكتلة النقدية سنة 2002 بمعدل نمو قدره 17,30 %، ثم بلغت سنة 2003 الكتلة النقدية 3299.5 مليار دينار ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة صافي الارصدة الخارجية واستمرت قيمة الكتلة النقدية بالارتفاع بحيث بلغت 5994.6 مليار دج سنة 2007 ونسبة نمو لها 21,50 % وذلك تزامنا مع انطلاق في تنفيذ برنامج توظيف النمو (2005-2009). وعرفت سنة 2009 انخفاضا كبيرا في معدل نمو الكتلة النقدية حيث انخفض إلى 3,12 % بسبب رفع بنك الجزائر مبلغ الاسترجاع.

في حين شهدت الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 نمو متذبذبا للكتلة النقدية، حيث ارتفع معدل نموها سنة 2010 إلى 15,44 %، ثم إلى 19,90 % سنة 2011 بعد الأزمة المالية العالمية والشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لتوظيف النمو (2011-2014).

أما سنتي 2015 و 2016 فعرفنا دهورا كبيرا في معدل نمو الكتلة النقدية حيث تهاوى إلى 0,1 % و 0,80 % على التوالي، ويرجع هذا إلى انخفاض الكبير للودائع لأجل قطاع المحروقات وخارج المحروقات، وتدهور قيمة الدينار الجزائري¹.

وقد عرفت النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب لدى المصارف ودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير)، نمو أكبر مقارنة بباقي مكونات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة (2004-2007)، حيث وصل إلى 51,49 % كأعلى معدل له سنة 2004 في المقابل عرفت النقود الورقية نسبة نمو متوسطة بلغت 15,25 % ووصلت إلى 22,51 % كأعلى نسبة سنة 2001، في حين سجلت نسبة نمو متوسطة بلغت 10,46 %، فبعد أن كانت مرتفعة نوعا ما في بداية فترة أين وصلت إلى 26,80 % خلال السنوات اللاحقة، ويرجع ذلك إلى تغير في هيكل الودائع المصرفية، حيث عرفت الودائع تحت الطلب نموًا وتطورًا على حساب الودائع لأجل.

2- تطور هيكل مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2019).

يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي الذي يبين تطورات هيكل الكتلة النقدية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (02-05): تطور هيكل مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2019).

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نقود ورقية	23,33	22,90	23,29	23,39	22,15	21,91	21,42	22,14	25,50	25,35
نقود كتابية	26,74	25,91	25,31	34,41	36,09	42,29	49,20	49,24	43,43	44,17
أشياء مفقودة	49,93	51,19	51,40	42,20	41,76	35,80	29,38	28,62	31,07	30,48
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
نقود ورقية	25,90	26,81	26,83	26,73	29,98	32,55	31,49	29,61	32,63	
نقود كتابية	46,03	42,94	42,25	43,43	37,60	35,54	37,05	38,93	34,89	
أشياء مفقودة	28,07	30,25	30,92	29,84	32,42	31,91	31,45	31,45	32,47	

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معطيات الجدول رقم (02-04)

من خلال الجدول يتضح تباين بنية الكتلة النقدية في الجزائر، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات

¹ بروشة كريم، مرجع سبق ذكره، ص 168.

• الفترة الأولى (2001-2005): عرفت بارتفاع نسبة مساهمة أشباه النقود في الكتلة النقدية حيث وصلت نسبة 40% نتيجة تراكم الودائع لأجل، بينما عرفت النقود الورقية استقرارا بنسب بين 22% و24%، أما النقود الكتابية، فبعد الاستقرار التي شهدته خلال السنوات الثلاث الأولى في حدود 25% ارتفعت النسبة إلى 34,42% سنة 2004 ثم إلى 36,09% سنة 2005.

• الفترة الثانية (2006-2014): والتي تميزت بتغيرات جذرية في هيكل الكتلة النقدية، أين برزت النقود الكتابية كأهم مكونات الكتلة النقدية، حيث فاقت نسبة مساهمتها 42% من إجمالي الكتلة النقدية، بسبب ارتفاع المتزايد في الودائع تحت الطلب للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات. أما النقود الورقية فحافظت على استقرارها عند حدود 25%.

• الفترة الثالثة (2015-2019): لوحظ خلال هذه الفترة تراجع للودائع تحت الطلب، رغم أنها تشكل النسبة الأكبر في حجم الكتلة النقدية، حيث انخفضت إلى 37,60% سنة 2015 ثم إلى 35,89% سنة 2019، بينما عرفت النقود الورقية تحسن طفيف، أين وصلت إلى 32,63% سنة 2019.

3- تطور مقابلات الكتلة النقدية:

بعد أن كانت القروض تشكل أهم مقابلات الكتلة النقدية خلال التسعينات، في ظل التراجع الحاد للموجودات الخارجية إثر انخفاض ال كبير لأسعار النفط وتنامي مشكلة المديونية الخارجية، شهدت هذه الفترة ارتفاع الموجودات الخارجية إلى مستويات قياسية، كما هو مبين من خلال الجدول:

الجدول رقم (02-06): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان السنة	الموجودات الخارجية	نسبتها الى 2M (%)	قروض الدولة	نسبتها الى 2M (%)	قروض للاقتصاد	نسبتها الى 2M (%)	المجموع
2001	1310,7	52,99	569,7	11,17	1078,4	43,60	2112,8
2002	1755,7	60,51	578,7	10,50	1266,8	43,66	2717,7
2003	2342,7	69,84	420,8	12,54	1378,9	41,11	3257,5
2004	3119,2	83,45	-20,6	-0,55	1535	41,06	4633,6
2005	4179,7	100,53	-933,2	-22,45	1779,8	42,81	5026,3
2006	5515	111,78	-1304,1	-26,43	1905,4	38,62	6116,3
2007	7415,5	123,70	-2193,1	-36,58	2205,2	36,79	7427,6
2008	10246,9	147,31	-3627,3	-52,15	2615,5	37,60	9235,1
2009	10885,7	151,76	-3488,9	-48,64	3086,5	43,03	10483,3
2010	11996,5	144,87	-3392,9	-40,97	3268,1	39,47	11871,7
2011	13922,4	140,22	-3406,6	-34,31	3726,5	37,53	14242,3
2012	14940	135,65	-3334,0	-30,27	4287,6	38,93	15893,6
2013	15225,2	127,50	-3235,4	-27,09	5156,3	43,18	17146,1
2014	15734,5	114,96	-1992,3	-14,56	6504,6	47,52	20246,8

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

23220,1	53,10	7277,2	4,14	567,5	112,19	15375,4	2015
23161,2	57,25	7909,9	1,94	2682,2	90,97	12569,1	2016
24799.3	35.80	8880	18.91	4691.9	45.27	11227.4	2017
25787.6	38.68	9976.3	24.53	6325.7	36.78	9485.6	2018
25411.5	42.43	10780.3	26.20	6660	31.13	7911.2	2019

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على:

التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019.

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, aout 2020.

يتضح من خلال الجدول الارتفاع الكبير للموجودات الخارجية خلال هذه الفترة، إذ أصبحت تمثل أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، حيث ارتفع حجمها من 1310,7 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 15734,5 مليار دينار كأكبر حجم لها سنة 2014، بمعدل نمو سنوي فاق 110 %، ويعود هذا الارتفاع إلى تراكم الاحتياطيات الأجنبية، قبل أن تسجل تراجع خلال سنتي 2015 و 2016، حيث انخفضت إلى 15375,4 مليار دينار ثم إلى 12596,1 مليار دينار على التوالي، بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وبلغ حجم الموجودات الخارجية سنة 2005 إلى 4179,7 مليار دينار متجاوزا بذلك حجم الكتلة النقدي (2M)، واستمر هذا الوضع إلى غاية 2015، حيث تراوحت نسبة تغطية الموجودات الخارجية للكتلة النقدية بين 100% و 151 %، وهي سابقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، ليعود في الانخفاض خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 لتصل إلى 7971,2 مليار دج سنة 2019، لتتراجع نسبة التغطية إلى 31,13% سنة 2019.

أما بالنسبة للقروض للخزينة العمومية فبعدما عرفت انخفاضا نسبي سنة 2001، أين انخفضت من 677,5 مليار دينار سنة 2000 إلى 569,7 مليار دينار سنة 2001، سجلت سنة 2002 تحسنا طفيفا حيث ارتفعت إلى 578,7 مليار دينار، لتعود للانخفاض من جديد سنة 2003 حيث تراجعت إلى 480,8 مليار دينار، ويعود هذا التراجع إلى قيام الخزينة العمومية بتسديد ديونها اتجاه الجهاز البنكي، أما من حيث تغطيتها للكتلة النقدية فقد انخفضت من 11,17 % سنة 2001 إلى 10,50 % سنة 2002، لترتفع سنة 2003 إلى 12,54 %، ومع استمرار ارتفاع الإيرادات العمومية والموارد النقدية لصندوق ضبط الإيرادات، لم تعد الخزينة العمومية في حاجة إلى القروض البنكية، بل أصبحت هي المقرض للجهاز البنكي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2014، وهو ما تبينه القيم السالبة، وبالتالي لم تعد القروض للخزينة العمومية تساهم في خلق النقود خلال هذه الفترة، لكن مع تراجع الإيرادات العمومية منذ سنة 2015، عادت الخزينة العمومية للاقتراض من الجهاز المصرفي، حيث بلغ حجم الاقتراض 567,5 مليار دينار سنة 2015، لتستمر مبالغ القروض الدولة في الارتفاع خلال الفترة 2016 إلى غاية 2019، حيث بلغت حجم القروض دولة 7971,2 مليار دينار سنة 2019 بنسبة تغطية بلغت إلى 31,13%.

وعلى عكس القروض الممنوحة للخبزينة العمومية، عرفت القروض الممنوحة للاقتصاد منحى تصاعدي طيلة الفترة (2001 - 2016)، حيث انتقلت من 1078,4 مليار دينار سنة 2001 إلى 7909,9 مليار دينار سنة 2016، ويعود هذا الارتفاع إلى تمويل المشاريع التنموية الجاري إنجازها في إطار المخططات التنموية المسطرة من طرف الحكومة، وكذلك البرامج الاستثمارية في إطار الأجهزة المستحدثة لتشغيل الشباب (ENGEM- CNAC- ENSEJ)، أما من حيث نسبة مساهمة القروض الممنوحة للاقتصاد في خلق النقود، فقد كانت متذبذبة من سنة لأخرى حيث تراوحت بين 36,79% و 47,52%، ولم تتجاوز ال 50% إلا سنتي 2015 و2016، أين ارتفعت إلى 53,10 % 57,25 % تواليًا.

ثانيا: تطوير مكونات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

1- تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

جدول رقم (02-07) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	الإيرادات الأخرى الغير الجبائية	الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي %
2001	1505.526	1354.627	956.389	398.238	150.899	35.62
2002	1603.188	1425.8	942.904	482.896	177.388	35.45
2003	1974.466	1809.9	1284.975	524.925	164.566	37.59
2004	2229.899	2066.11	1485.699	580.411	163.789	36.26

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

40.77	174.52	640.472	2267.836	2908.308	3082.828	2005
42.81	205.041	720.884	2714	3434.884	3639.925	2006
39.43	209.3	766.75	2711.85	3478.6	3687.9	2007
47.00	136.6	965.2	4088.6	5053.8	5190.4	2008
36.88	116.7	1146.6	2412.7	3559.3	3676	2009
36.63	189.8	1298	2905	4203	4392.8	2010
39.69	283.3	1527.1	3979.7	5506.8	5790.1	2011
39.11	246.4	1908.6	4184.3	6092.9	6339.3	2012
35.79	248.4	2031	3678.1	5709.1	5957.5	2013
33.24	251.9	2078.7	3388.3	5467	5718.9	2014
30.53	374.9	2354.7	2373.5	4727.2	5103.1	2015
29.15	846.8	2482.2	1781.1	4263.3	5110.1	2016
33.25	1147.2	2663.1	2372.5	5035.6	6182.8	2017
33.14	800	105	2776.2	3033	6714.2	2018
32.07	600	152	2714.5	3041.4	6507.9	2019

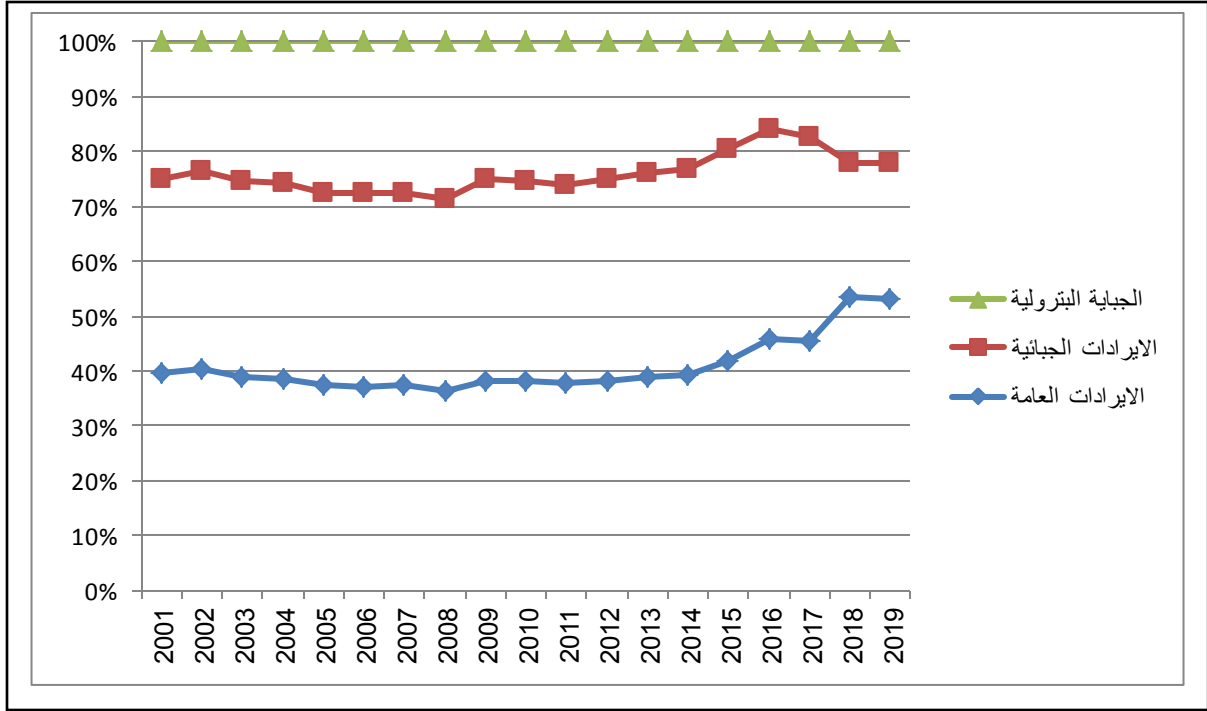
المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- معطيات البنك الدولي والبنك المركزي.

- الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 بتاريخ 28 ديسمبر 2017، ص 65

- الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 79 بتاريخ 30 ديسمبر 2018، ص 28

شكل رقم (02-04) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-07) وباستخدام برنامج Excel-2007

من خلال الجدول رقم (02-07) والشكل رقم (02-04)، نلاحظ أن الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا حيث انتقلت من 1505.526 مليار دج سنة 2001 إلى 5190.4 مليار دج سنة 2008، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 35.62% سنة 2001 إلى 47% سنة 2008، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجبابة البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية من 70.60% سنة 2001 إلى 80.90% سنة 2008، ثم سجلت انخفاضا سنة 2009 بقيمة 3676 مليار دج وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 88.36%، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول إلى 3.62 دولار مقارنة بسنة 2008 بـ 97.99 دولار، وكذا انخفاض الجبابة البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية إلى 67.79%، ثم عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا خلال الفترة 2010 - 2012، ارتفاعا حيث انتقلت من 4392.8 مليار دج سنة 2010 إلى 6339.3 مليار دج سنة 2012، أي تضاعفت بـ 1.44 مرة، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 63.36% سنة 2010 إلى 39.11% سنة 2012، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الجبابة البترولية حيث انتقلت من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184.3 مليار دج سنة 2012، وكذا ارتفاع أسعار البترول، ثم عرفت انخفاضا خلال الفترة 2013-2015 مسجلة بذلك 5957.5 مليار دج سنة 2013 و 5103.1 مليار دج سنة 2015، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35.79% سنة 2013 و 30.53% سنة 2015، ويرجع السبب في انخفاض الإيرادات العامة إلى انخفاض أسعار البترول وإلى انخفاض الجبابة البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية، ثم عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا خلال سنتي 2016 و 2017 مسجلة بذلك 5110.1 مليار دج و 6182.8 مليار دج على التوالي، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة

29.15% إلى 33.25% على التوالي، ويرجع السبب في ارتفاع الإيرادات العامة إلى ارتفاع أسعار البترول وإلى ارتفاع الجباية البترولية كنسبة من الإيرادات الجبائية.

أ- **تطور الجباية البترولية:** أما خلال الفترة 2001-2013 سجلت الجباية البترولية انخفاضا سنة 2001 و2002 بقيمة 956.389 مليار دج و 942.904 مليار دج، والسبب راجع إلى انخفاض أسعار البترول، وخلال الفترة 2003-2008 سجلت الجباية البترولية ارتفاعا انتقلت من 1284.975 مليار دج سنة 2003 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، وبالمقارنة بالإيرادات الجبائية انتقلت من 71% سنة 2003 إلى 80.90% سنة 2008، أي ارتفعت ب 3.18 مرة، وقد تم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية إلى صندوق ضبط الإيرادات، إضافة إلى ذلك تمثل الإيرادات الفعلية للمحروقات في سنة 2008 نسبة 80% من المجموع الكلي لإيرادات الميزانية وتغطي 97.9% من مجموع نفقات الميزانية. كما ارتفعت أسعار البترول من 29.03 دولار سنة 2003 إلى 97.99 دولار سنة 2008، ثم عرفت انخفاضا سنة 2009 إلى 2412.7 مليار دج، أي ما يمثل 67.79% من الإيرادات الجبائية، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 25.62 دولار مقارنة بسنة 2008، ثم سجلت الجباية البترولية ارتفاعا خلال الفترة 2010-2012، لتنتقل من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184.3 مليار دج سنة 2012، في حين عرفت انخفاضا خلال الفترة 2014-2017 مسجلة بذلك قيمة 3388.3 مليار دج سنة 2014 إلى 2372.5 مليار دج سنة 2017، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول.

ب- **تطور الجباية العادية:** كما عرفت الجباية العادية ارتفاعا خلال الفترة 2001-2017، حيث انتقلت من 398.238 مليار دج سنة 2001 إلى 2663.1 مليار دج سنة 2017، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، في حين عرفت الضرائب على المداخيل والأرباح انخفاضا في سنة 2013، علما أن المستوى الذي بلغته في سنة 2012 كنتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادة المعتبرة في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي، غير أن وتبقى الضرائب على المداخيل والأرباح تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية.

2- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

جدول رقم (02-08) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

الوحدة: مليار دج

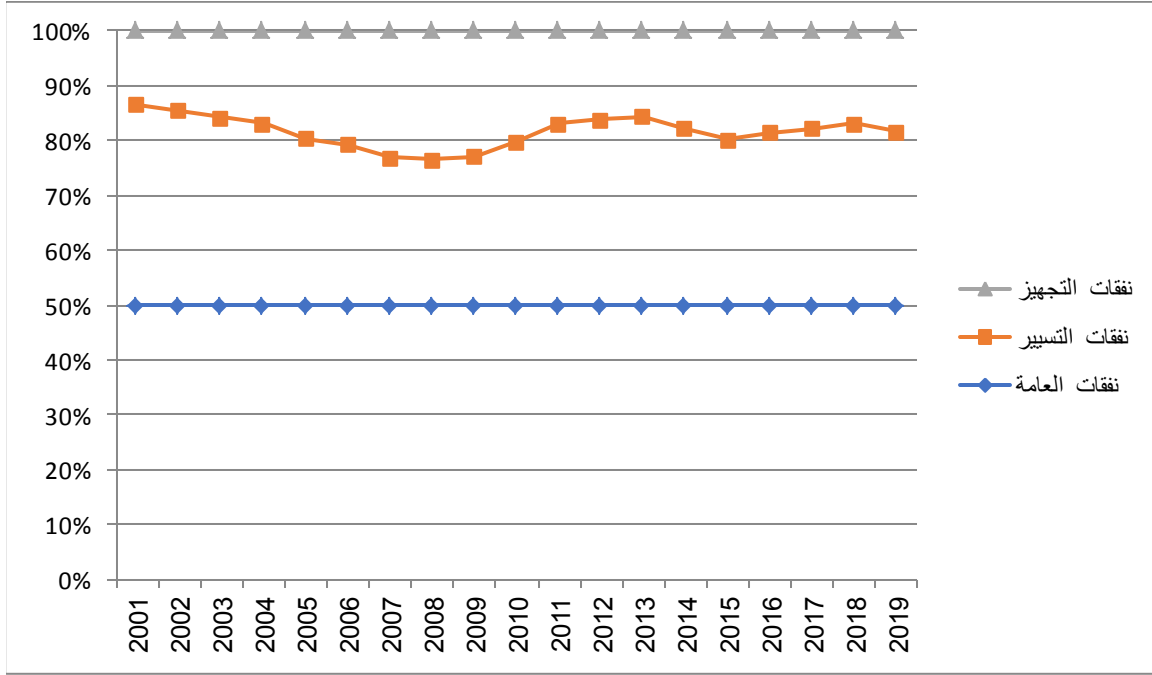
السنوات	نفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير/نفقات العامة %	نفقات التسيير/نفقات امة %	نفقات العامة/ الناتج المحلي الاجمالي %	نفقات التسيير/ الناتج المحلي الاجمالي %	نفقات التجهيز/ الناتج المحلي الاجمالي %
2001	1321.028	963.633	357.395	72.95	27.05	31.25	22.80	8.45
2002	1550.646	1097.716	452.93	70.79	29.21	34.29	24.27	10.01
2003	1639.265	1122.761	516.504	68.49	31.51	31.21	21.38	9.83
2004	1888.93	1250.894	638.036	66.22	33.78	30.72	20.34	10.38
2005	2052.037	1245.132	806.905	60.68	39.32	27.14	16.47	10.67
2006	2453.014	1437.87	1015.144	58.62	41.38	28.85	16.91	11.94
2007	3108.669	1674.031	1434.638	53.85	46.15	33.24	17.90	15.34
2008	4191.053	2217.775	1973.278	52.92	47.08	37.95	20.08	17.87
2009	4246.334	2300.023	1946.311	54.16	45.84	42.60	23.07	19.53
2010	4466.94	2659.078	1807.862	59.53	40.47	37.25	22.17	15.08
2011	5731.752	3797.252	1934.5	66.25	33.75	39.29	26.03	13.26
2012	7058.1	4782.6	2275.5	68.84	31.16	43.55	29.51	14.04
2013	6024.1	4131.5	1892.6	68.58	31.42	36.19	24.82	11.37
2014	6980.2	4486.3	2493.9	64.27	35.73	40.57	26.08	14.50
2015	7656.3	4617.0	3039.3	60.30	39.69	45.81	27.62	18.18
2016	7297.4	4583.8	2713.6	62.81	37.18	41.64	26.15	15.48
2017	7389.3	4757.8	2631.5	64.38	35.61	39.74	25.59	14.15
2018	6800	4500	2300	66.17	33.82	33.56	22.21	11.35
2019	7561.7	4788.9	2772.8	63.33	36.66	37.27	23.60	13.66

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

-معطيات البنك الدولي والبنك المركزي.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 بتاريخ 28 ديسمبر 2017، ص 45

شكل رقم (02-05) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-08) وباستخدام برنامج 2007-Excel

Excel

من خلال الجدول رقم (02-08) والشكل رقم (02-05) نلاحظ أن:

أ-تطور نفقات التشغيل: وبخصوص نفقات التشغيل من 963.633 مليار دج سنة 2001 إلى 1122.761 مليار دج سنة 2003، أي بزيادة قدرها 266.568 مليار دج، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 22.80% سنة 2001 إلى 21.38% سنة 2003 ويرجع السبب إلى:

الارتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية 41%.

ارتفاع الاعانات المقدمة للهيئات سيما فونال ب 100%.

ارتفاع فرع التحويلات الأخرى.

لتسجل نفقات التشغيل سنة 2005 انخفاضا بقيمة 1245.132 مليار دج مقارنة سنة 2004، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 20.34% سنة 2004 إلى 16.47% سنة 2005 أي بانخفاض قدره 3.87%. حيث استمرت نفقات التشغيل في التزايد، حيث انتقلت من 1437.87 مليار دج سنة 2006 إلى 4782.6 مليار دج سنة 2012، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 16.91% سنة 2006 إلى 29.51% سنة 2012، أي بانخفاض قدره 12.6%، ويرجع سبب الارتفاع إلى:

ارتفاع نفقات المستخدمين والتي سجلت كنسبة من نفقات التشغيل ب 3.6% في سنة 2006؛

ارتفاع منح المجاهدين ونفقات المواد واللوازم؛ التي لا تمثل كل واحدة منها سوى 3.6% من نفقات التسيير بنسبة 14% و21.8% على التوالي سنة 2006.

انتقلت نفقات التسيير من 1674.031 مليار دج سنة 2007 إلى 2300.023 مليار دج سنة 2009، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 17.90% سنة 2007 إلى 23.07% سنة 2009، أي بزيادة قدرها 5.17% وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع في نفقات المستخدمين

7.32% والتحويلات الجارية 4.11%، ونفقات خدمات الإدارات (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، أما بالنسبة للنفقات الجارية الأخرى، فقد ارتفعت معاشات المجاهدين بـ 2.17% بينما خفضت النفقات في الوسائل والمستلزمات والفوائد على الدين العمومي. كما انتقلت نفقات التسيير من 2659.078 مليار دج سنة 2010 إلى 3797.252 مليار دج، ثم إلى 4782.6 مليار دج سنة 2012 والمقارنة الناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 22.17% سنة 2010 إلى 29.51% سنة 2012، أي بزيادة قدرها 7.34%، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع التحويلات +2.50%، التي بلغت 712.41 مليار دج سنة 2011 مقابل 140.21 مليار دج سنة 2010، أي بزيادة قدرها 572.2 مليار دج، وبدرجة أقل إلى نفقات المستخدمين +45%، بلغت مساهمة التحويلات الجارية في ارتفاع النفقات الجارية بـ 3.50% فيما يخص التحويلات الجارية، انتقلت الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) من 513.3 مليار دج إلى 786 مليار دج. فيما يخص التحويلات الجارية، لم تساهم الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) في ارتفاع التحويلات الجارية إلا بـ 7.7% في سنة 2012، وبالتالي تخص أكبر زيادة في التحويلات الجارية بند "تحويلات أخرى" (دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي) التي انتقلت من 863.5 مليار دج في سنة 2011 إلى 1550.8 مليار دج سنة 2012، أي بزيادة قدرها 79.6% سجلت نفقات التسيير انخفاضا بقيمة 4486.3 مليار دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2012، وبالمقارنة الناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 29.51% سنة 2012 إلى 26.08% سنة 2014، أي انخفاض قدره 3.43%، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض في التحويلات الجارية -2.447 مليار دج، ويفسر تراجع هذه الأخيرة في نفقات بند "تحويلات أخرى" بـ 359.5 مليار دج (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات)، وبقدر أقل عن انخفاض في نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) التي انخفضت بـ 87.6 مليار دج، وبقدر أقل من انخفاض نفقات المستخدمين 4.155 مليار دج، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادة في الأجور. كما سجلت نفقات التسيير ارتفاعا بقيمة 4757.8 مليار دج سنة 2017 مقارنة بسنة 2015، وبالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فانتقلت من 27.62% سنة 2015 إلى 25.59% سنة 2017، أي انخفاض قدره 2.03%.

ب-تطور نفقات التجهيز: أما فيما يخص نفقات التجهيز فانتقلت من 357.39 مليار دج سنة 2001 إلى 1973.28 مليار دج سنة 2008، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانتقلت من 8.45 % سنة 2001 إلى 17.87 % سنة 2008، أي بزيادة قدرها 9.42 %، وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في مبلغ ميزانية التجهيز وتحسن معدل الامتصاص على حد سواء، حيث ارتفعت نفقات البنى التحتية الاقتصادية والادارية، كما أن بعض النفقات بقية ثابتة تقريبا على محرار نفقات السكن، التربية والتعليم، والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية. فيما يخص نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الاجمالي فانخفضت من 19.53 % بنسبة 2009 إلى 13.26 % سنة 2011 مقارنة سنة 2010، أي بانخفاض قدره 6.27 % ويرجع السبب في ذلك إلى استقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز في ظرف يتميز بارتفاع اجمالي الناتج المحلي، كما عرفت نفقات التجهيزات انخفاضا سنة 2013 مقارنة سنة 2012 قدره 382.9 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك إلى نفقات السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج سنة 2013، ثم سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بقيمة 2493.9 مليار دج سنة 2014، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانتقلت من 11.37 % إلى 2013 إلى 14.50 % سنة 2014 أي بزيادة قدرها 3.13 %.

كما سجلت نفقات التجهيز انخفاض بقيمة 2631.5 مليار دج سنة 2017، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانتقلت من 18.18 % سنة 2015 إلى 2019. ولأن الفترة (2001-2019) مرحلة تطبيق البرامج الاستثمارية المتمثلة برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو "التنمية الحماسي" (2010-2014)، وبرنامج النمو الجديد (2016-2019) حيث حققت النفقات العامة الاجمالية زيادة معتبرة انتقلت من 1321 مليار دج سنة 2001 إلى 7561.7 مليار دج سنة 2019، أي بزيادة 6240.7 مليار دج وترجع هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع أعمار النفط في الاسواق العالمية، وإلى قيام السلطات بضح أموالا ضخمة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية 2012، أي انخفاض قدره 382.9 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك إلى نفقات السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج سنة 2013، أي انخفاض قدره 370.5 مليار دج، بينما عرفت هذه النفقات ارتفاعات مطلقة تقريبا متساوية بني سنتي 2011 و2012، أي بزيادة 342.6 مليار دج. بالمقابل ارتفعت نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية بـ 86 مليار دج، أي 13.7 %، لتبلغ 714.5 مليار دج وبنسبة 37.8 % من اجمالي نفقات التجهيز، كما عرفت باقي بنود نفقات التجهيز توجهات نحو انخفاض ونحو الارتفاع قليل الاهمية، باستثناء بند "نفقات متنوعة" والتي تراجع بنسبة 16.4 %.. ثم سجلت نفقات التجهيز ارتفاعا بقيمة 2493.9 مليار دج سنة 2014، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانتقلت من 11.37 % سنة 2013 إلى 14.5 % سنة 2014، أي بزيادة قدرها. 13.3 % كما سجلت نفقات التجهيز انخفاضا بقيمة 2631.5 مليار دج سنة 2017، وبالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي فانتقلت من 18.18 % سنة 2015 إلى 14.5 % سنة 2017، أي بانخفاض قدره 3.68 % .

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية والمالية لمعالجة الاختلالات في مؤشرات الاداء الاقتصادي في الجزائر

أولاً: السياسة النقدية

1- السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الداخلي:

أ- استقرار المستوى العام للأسعار والتحكم في التضخم: يعتبر هدف الاستقرار أحد اهداف السياسة النقدية في الجزائر، وان التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، والجدول التالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2001-2019.

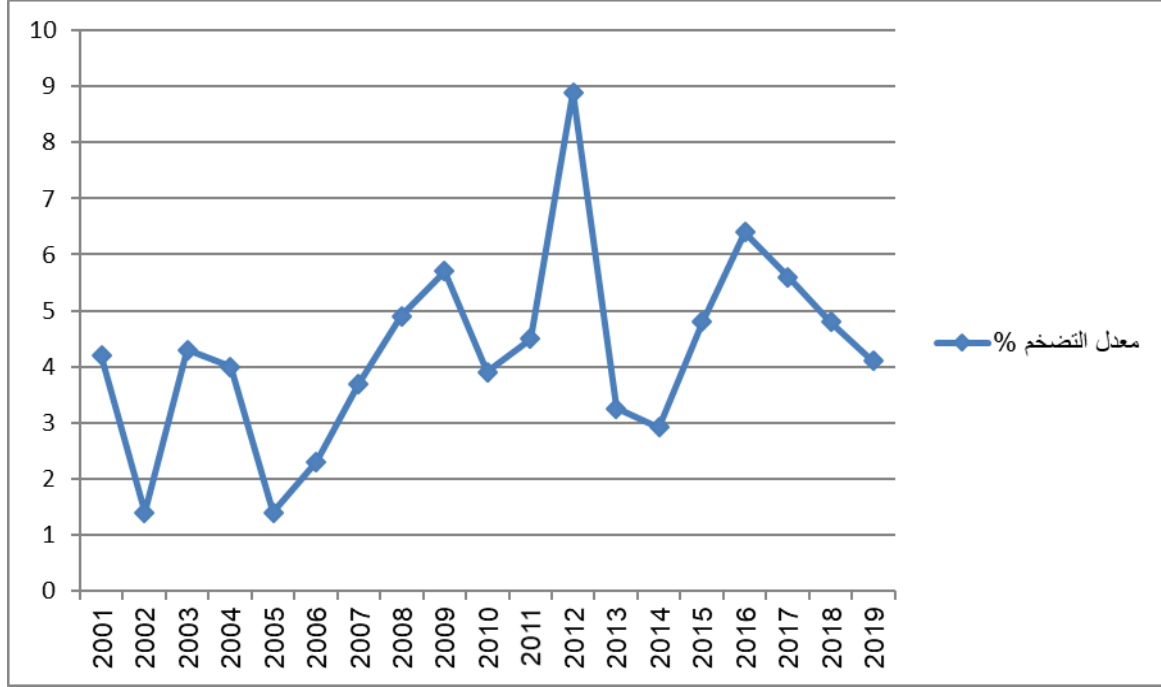
الجدول رقم (02-09) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

السنوات	معدل التضخم %
2001	4.2
2002	1.4
2003	4.3
2004	4
2005	1.4
2006	2.3
2007	3.7
2008	4.9
2009	5.7
2010	3.9
2011	4.5
2012	8.9
2013	3.3
2014	2.9
2015	4.8
2016	6.4
2017	5.6
2018	4.3
2019	4.1

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على:

- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل بنك الجزائر أماما لمجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص 92.-
الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (02-06) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2019



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول رقم (02-09)

سجل معدل التضخم ارتفاع سنة 2001 ليبلغ 4.2% وهذا راجع إلى ارتفاع في نمو الكتلة النقدية 24.9% بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، وخلال الفترة 2002-2009 تراوح معدل التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ 1.4% كأدنى حد سنة 2005 ليرتفع إلى 5.7% سنة 2009 كأقصى حد وهذا راجع إلى التوسع في السياسة المالية وبفعل برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد انخفض معدل التضخم إلى 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا إلى 4.5% لسنة 2011 ليبلغ 8.9% سنة 2012 يفسر هذا الارتفاع إلى تزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة (لحم الأنعام،...) الذي ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية لسنة 2012، عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنة 2013، حيث بلغ 3.3%، واستمر في الانخفاض خلال سنة 2014 ويرجع هذا إلى التوجه الجديد للسياسة النقدية بالجزائر لسياسة استهداف التضخم، ليعود للارتفاع مرة أخرى في 2015 و 2016 إلى 4.8% و 6.4% على التوالي، لينخفض سنة 2017 إلى 5.6% نتيجة ضعف المنافسة والتضخم والرقابة على مستوى العدد من الاسواق في السلع والخدمات التي تميز البعض منها بتواجد وضعيات مهينة واستقر في حدود 4.3% و 4.1% سنتي 2018 و 2019.

ب- دور السياسة النقدية في تخفيض معدل البطالة:

تؤدي معدلات النمو السنوي المرتفعة إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري، وما يهمنا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال بعد قانون النقد والقرض والجدول الآتي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

الجدول رقم (02-10) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

السنوات	معدل البطالة %
2001	27.3
2002	25.7
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.5
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	10.6
2015	11.2
2016	10.5
2017	11.7
2018	11.7
2019	11.4

المصدر: من إعداد الطالبات

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا محسوسا، مستمر في ابتداء من سنة 2001 حيث قدرت بـ 27.3% لتصل إلى 10% سنة 2010 ويرجع ذلك إلى تبني سياسات توسيعية من خلال تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالإضافة إلى العدد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة، وعلى الرغم من هذا فان معدلات البطالة تبقى مرتفعة حيث قدرت سنة 2019 بـ 11.4%، مما يعني أن السياسة النقدية تصل لمستوى التشغيل التوازي لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات.

2- السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الخارجي:

أ- تحقيق الاستقرار في معدل الصرف

يدير بنك الجزائر السياسة النقدية في إطار محيط اقتصادي كلي يتميز في تحسن أغلب مؤشراتته الداخلية والخارجية، ومن أهم مؤشرات الاستقرار الخارجي سعر الصرف واحتياطي الصرف، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-11) تطور معدل الصرف بالنسبة لاحتياطي الصرف في الجزائر 2001-2019

مليار دولار: الوحدة

السنوات	احتياطي صرف	سعر الصرف
2001	17.9	77.3
2002	23.1	79.7
2003	32.9	77.4
2004	43.1	72.1
2005	56.1	73.3
2006	77.7	72.6
2007	110.2	69.3
2008	143.1	64.6
2009	148.9	72.6
2010	162.2	74.4
2011	182.2	72.25
2012	190.6	77.55
2013	194.01	79.4
2014	178.9	80.6
2015	144.1	100.5
2016	114.1	109.5
2017	97.3	111
2018	..	116.6
2019	..	119

المصدر: التطورات الاقتصادية والنقدية لبنك الجزائر 2005-2006-2010-2015، التقرير السنوي لبنك

الجزائر. النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019

نلاحظ من خلال الجدول ان احتياطي الصرف سنة 2001 بلغت 17.9 مليار دولار واستمرت احتياطات الصرف في الارتفاع حيث وصلت سنة 2002 إلى 23.1 مليار دولار، ثم 32.9 مليار دولار سنة 2003، ليبلغ سنتي 2005 و2006 إلى 56.1 مليار دولار و77.7 مليار دولار على التوالي، وأستمر الارتفاع

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

في احتياطي الصرف الى غاية 2013، لينخفض سنة 2014 الى 178.9 مليار دولار مقابل 194.01 مليار دولار سنة 2013، ليظل في الانخفاض إلى أن يصل سنة 2017 إلى 97.3 مليار دولار.

ومن هذا المنطلق تابع بنك الجزائر تطبيق سياسة صارمة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال إدارة سعر الصرف وتدخله في سوق الصرف بين البنوك، لضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات الأخرى.

ب- أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات:

تؤثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات من خلال أثر كل من سعر الصرف والمعروض النقدي وسعر الفائدة.

أ- أثر استخدام سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

تستخدم السياسة النقدية أداة سعر الصرف من خلال رفعه أو خفضه ليؤثر على ميزان المدفوعات، حيث أنخفض قيمة العملة يؤدي الى انخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالأجنبية، مما يزيد من تنافسيتها، وبالتالي زيادة الطلب عليها مما يحقق فائض في الميزان التجاري، وهذا في حالة وجود مرونة للطلب على المنتجات المحلية والأجنبية، والعكس في حالة تخفيض قيمة العملة. والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وتطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (02-12) تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في سعر الصرف الدينار

من 2001-2019.

السنوات	ميزان تجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	سعر الصرف الدينار/ \$	نسبة التغير %
2000	12.30	266.07	1.36-	43.33-	7.57	418.06	75.25	25.43
2001	9.61	21.86-	087-	46.62	6.19	18.22-	77.68	3.21
2002	6.7	30.28-	0.71-	18.39-	3.65	41.03-	79.68	2.91
2003	11.14	66.26-	1.31-	84.50	7.59	107.94	77.36	2.91-
2004	14.27	28.09	1.87-	42.75	9.25	21.87	72.06	6.85-
2005	26.27	85.49	4.24-	126.73	16.94	83.13	73.36	1.80-
2006	34.06	28.67	11.22-	164.62	17.94	4.66	72.64	0.98-
2007	34.24	0.52	0.99-	91.11-	17.73	66.66	69.36	4.51-
2008	40.60	18.57	2.54	3.56-	25.55	25.17	64.58	6.89-
2009	7.78	80.83-	3.45	35.82	36.99	89.56-	72.64	12.48
2010	18.20	133.93	3.42	0.86-	3.86	303.62	74.20	2.14
2011	25.96	42.63	2.37	0.3-	15.58	29.26	72.25	2.62-
2012	20.16	22.34-	0.24	115.23-	12.057-	40.13-	77.55	7.33
2013	9.38	53.47-	1.02-	262.5-	30.13	98.88-	79.38	2.36
2014	0.32	96.58-	3.4	-	5.881-	-	80.56	1.48
2015	27.29	-	0.24-	-	27.54-	-	107.137	-

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

-	109.46	-	26.30-	-	0.19	-	26.22	2016
-	114.93	-	21.76-	-	0.33	-	14.41-	2017
-	116.6	-	15.82	-	0.89	-	7.46-	2018
-	119	-	3.25-	-	0.77	-	2.10-	2019

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006-2010-2013-2017-2018، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، ص 02، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019، ص 20، 15،

نلاحظ من خلال الجدول أنه في بداية الفترة لم يكن هناك تأثير لانخفاض قيمة العملة على الميزان التجاري وذلك لأن الصادرات عرفت بين 2000-2002 انخفاض مقابل ارتفاع في الواردات، حيث كان سعر الصرف في تزايد مع الانخفاض في ميزان التجاري خلال نفس الفترة، كما شهدت الفترة من 2004-2008 ارتفاع في قيمة العملة) الدينار مقابل الدولار (والتي لم يكن لها تأثير على الميزان التجاري لأن الصادرات عرفت تطورا كبير خلال هذه الفترة مقابل انخفاض في الواردات.

وشهدت الفترة من 2009-2017 انخفاض كبير في قيمة العملة وبالتالي زيادة الصادرات وانخفاض في الواردات، كما عرف ميزان رأس المال الرصيد سالب 2000 إلى غاية 2007، رغم انخفاض وارتفاع في سعر الصرف، بينما عرف رصيد موجب خلال الفترة 2008 إلى غاية 2011 ورجع إلى رصيد سالب رغم تخفيض قيمة العملة. وعليه يمكن القول أن أثر تغيرات سعر الصرف كان ضعيفا نسبيا على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري، وذلك على طريق آثار التخفيض الايجابي على الواردات من خلال تقليصها في حين لم يظهر هذا الأثر على الصادرات نظرا لتركيز هذه الأخيرة على المحروقات التي تحدد أسعارها في السوق الدولي.

ب- أثر المعروض النقدي على ميزان المدفوعات:

إن استخدام المعروض النقدي في التأثير على ميزان المدفوعات، حيث أنه في حالة العجز فإنه يجب اتخاذ سياسة نقدية انكماشية وذلك بتخفيض المعروض النقدي، ويحدث هذا أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي تخفيض مستوى الاسعار مما سينعكس ايجابيا على الصادرات، بالإضافة الى تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتتخفف الواردات، ورفع سعر الفائدة على الاوراق المالية يجذب رؤوس الاموال الاجنبية للدولة مما يساعد على تخفيض العجز، والعكس في حالة الفائض. والجدول الموالي يوضح تطورات المعروض النقدي وتطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (02-13) أثر معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في المعروض النقدي خلال

الفترة 2001-2019

السنوات	ميزان تجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	المعروض النقدي	نسبة التغير %
2001	9.61	-21.86	-087	46.62	6.19	-18.22	2473.51	22.29
2002	6.7	-30.28	-0.71	18.39	3.65	-41.03	2901.53	17.30
2003	11.14	-66.26	-1.31	84.50	7.59	107.94	3354.44	15.60
2004	14.27	28.09	-1.87	42.75	9.25	21.87	3738.03	11.43
2005	26.27	85.49	-4.24	126.73	16.94	83.13	4146.90	10.93
2006	34.06	28.67	-11.22	164.62	17.94	4.66	4933.7	18.97
2007	34.24	0.52	-0.99	91.11	17.73	66.66	5994.6	21.50
2008	40.60	18.57	2.54	3.56	25.55	25.17	6955.9	16.03
2009	7.78	-80.83	3.45	35.82	36.99	-89.56	7173.1	3.12
2010	18.20	133.93	3.42	0.86	3.86	303.62	8162.8	13.79
2011	25.96	42.63	2.37	0.3	15.58	29.26	9929.2	21.63
2012	20.16	-22.34	0.24	-115.23	-12.057	-40.13	11015.1	10.93
2013	9.38	-53.47	-1.02	-262.5	30.13	-98.88	11941.5	8.41
2014	0.32	-96.58	3.4	-	-5.881	-	13696.8	14.61
2015	27.29	-	-0.24	-	-27.54	-	13704.5	0.1
2016	26.22	-	0.19	-	-26.30	-	13816.3	0.8
2017	14.41	-	0.33	-	-21.76	-	14974.6	-
2018	7.46	-	0.89	-	15.82	-	-	-
2019	2.10	-	0.77	-	-3.25	-	-	-

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006-2010-2013-2017-2018، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، ص 02، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019، صص 11، 15

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة 2000-2002 شهدت تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 7.57 مليار دولار إلى 3.61 مليار دولار سنة 2002، بحيث لم يكن للمعروض النقدي أي أثر وذلك لأنها شهدت في نفس الفترة ارتفاعا من 2022.53 مليار دج إلى 2901.5 مليار دج سنة 2002 وهذا لم ينعكس على الصادرات التي عرفت انخفاضا في نفس الفترة، أما الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2009 عرفت ميزان المدفوعات فائض كبير حيث انتقل من 7.59 مليار دولار سنة 2003 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2009، إلا أن المعروض عرفت تزايد من 3 354.44 مليار دج سنة 2003 إلى 7173.1 مليار دج سنة 2009 وهذا لم

ينعكس على الصادرات لأنها عرفت ارتفاعا كبيرا من 24.64 مليار دولار إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 في حين عرفت الواردات عجزا متزايد من 13.32 مليار دولار سنة 2003 إلى 37.40 مليار دولار سنة 2009، كما لم يكن له تأثير على حساب رأس المال الذي عرف خلال نفس الفترة عجزا. وفي سنة 2010 عرف رصيد ميزان المدفوعات تراجع كبير 3.86 مليار دولار في نفس الوقت الذي عرف فيه معروض النقدي تزايد 8162.8 مليار دج، إلا أن رصيد ميزان المدفوعات عاد إلى الارتفاع محققا فائضا خلال السنتين 2011-2012 نتيجة لارتفاع الصادرات التي تعتمد على المحروقات. إلا أن الفترة الاخيرة 2014-2017 عرف رصد ميزان المدفوعات تراجع وذلك نتيجة انخفاض اسعار البترول والتي كان لها أثر في ذلك، وليس لعرض النقدي أي أثر لأنه عرف خلال هذه الفترة ارتفاع كبير قيمة 13696.8 مليار دج وقيمة 13816.3 مليار دج على التوالي، كما وعليه يمكن القول أنه لم يكن له تأثير على ميزان المدفوعات وذلك لأن الاقتصاد الجزائري يتميز بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي ويعيق عمل السياسة النقدية.

ج - أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات

إن استخدام سعر الفائدة من خلال رفعها وخفضه في التأثير على ميزان المدفوعات، حيث انه في حالة العجز في ميزان مدفوعات دولة ما فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي الى الحد من تدفق رؤوس الاموال للخارج لارتفاع نسبة العوائد من سعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي، وعليه فإن هذا الارتفاع سيجذب الاموال الاجنبية الى داخل تلك الدولة، وعليه يحدث التوازن تلقائيا والعكس في حالة الفائض. والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار الفائدة وتطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (02-14) تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة

بمعدلا لفائدة الحقيقي خلال الفترة 2001-2019.

السنوات	ميزان تجاري	نسبة التغير %	ميزان حساب رأس المال	نسبة التغير %	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	معدل الفائدة الحقيقي
2001	9.61	-21.86	-087	46.62	6.19	-18.22	11.74
2002	6.7	-30.28	-0.71	18.39	3.65	-41.03	7.16
2003	11.14	-66.26	-1.31	84.50	7.59	107.94	0.1
2004	14.27	28.09	-1.87	42.75	9.25	21.87	3.78
2005	26.27	85.49	-4.24	126.73	16.94	83.13	6.99
2006	34.06	28.67	-11.22	164.62	17.94	4.66	2.30
2007	34.24	0.52	-0.99	91.11	17.73	66.66	1.5
2008	40.60	18.57	2.54	3.56	25.55	25.17	6.70
2009	7.78	-80.83	3.45	35.82	36.99	-89.56	21.56
2010	18.20	133.93	3.42	0.86	3.86	303.62	6.99
2011	25.96	42.63	2.37	0.3	15.58	29.26	8.3

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

2.24	40.13-	12.057-	115.23-	0.24	22.34-	20.16	2012
5.44	98.88-	30.13	262.5-	1.02-	53.47-	9.38	2013
8.31	-	5.881-	-	3.4	96.58-	0.32	2014
15.6	-	27.54-	-	0.24-	-	27.29	2015
7.05	-	26.30-	-	0.19	-	26.22	2016
-	-	21.76-	-	0.33	-	14.41-	2017
-	-	15.82	-	0.89	-	7.46-	2018
-	-	3.25-	-	0.77	-	2.10-	2019

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006-2010-2013-2017-2018،
النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، ص 02

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 2000-2017 تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 7.57 مليار دولار الى 3.65 مليار دولار سنة 2002، بحيث كان سعر الفائدة اثر ضعيف وذلك لتذبذب الذي عرفه بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل سنة 2000 سعر فائدة سالب 11.71 % ثم ارتفع ولكن سرعان ما انخفض سنة 2002 الى 7.16 % وهذا انعكس على ميزان راس المال الذي سجل في بداية الفترة خروج رؤوس الأموال في إطار تسديد اصل الدين) 1.36 مليار دولار في سنة 2000 (في ظرف يتميز بضعف تعبئة القروض الخارجية، وهذا ما يترجم بعجز هذا الحساب لكن بنسبة ضعيفة حيث تحسن سنتي 2001-2002 بالرغم من رصيده السلبي الذي عرف عجز خلال هذه الفترة. اما الفترة ما بين 2003-2006 عرف ميزان المدفوعات فائض متزايد رغم العجز في حساب راس المال نتيجة للتسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي، الا ان الفائض المحقق في حساب راس المال في الفترة ما بين 2008-2011 يعتبر اداء استثنائيا يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية، وايضا يعتبر عنصر السلامة بالنظر الى خطورة الازمة المالية الدولية، حيث بلغ اعلى رصيد 3.45 مليار دولار سنة 2009 وهذا لارتفاع سعر الفائدة 21.56 % ولكن لم يظهر اثره في السنوات الاخيرة وهذا يدل على ضعف تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

ثانيا: السياسة المالية:

1- السياسة المالية والتوازن الاقتصادي الداخلي:

أ- وسائل السياسة المالية للتقليل من معدلات التضخم:

تعتبر عملية التحكم في السياسة المالية من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني، وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة ضغوط تضخمية شديدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

الجدول رقم (02-15) تطور معدل التضخم بالنسبة لمعدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي بالجزائر 2001-2019

السنة	معدل التضخم %	معدل لإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي % BIP
2001	4.2	31.3
2002	1.4	34.3
2003	4.3	32.2
2004	4	30.8
2005	1.4	27.2
2006	2.3	29.0
2007	3.7	34.55
2008	4.9	34.56
2009	5.7	34.41
2010	3.9	37.3
2011	4.5	40.3
2012	8.9	44.5
2013	3.3	36.5
2014	2.9	40.6
2015	4.8	45.8
2016	6.4	43.4
2017	5.6	40.9
2018	4.3	
2019	4.1	

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي"، 2001-2008، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40، ديسمبر 2017، ص 29.

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019، ص 29

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغت سنة 2001 إلى 4.2 % وذلك نتيجة الركود الذي ميز مستويات القرض الكلي إضافة إلى تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم تكن لها مقابل إنتاجي وإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي خلال هذه الفترة. وفيما يخص الفترة من 2002 إلى 2004 شهدت انخفاض نسبة الإنفاق العام من BIP بداية من 34.3 % سنة 2002 إلى 27.2 % سنة 2005 وصاحب هذا الانخفاض انخفاض نسب التضخم مقارنة بسنة 2001. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة، وبالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار، أما في يخص الفترة من 2006 إلى 2009 عرفت ارتفاع نسبة التضخم مصاحبا ارتفاع نسب الإنفاق العام من الناتج الداخلي

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

لإجمالي بداية من 29.0% إلى 34.41% ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية، كما نلاحظ التذبذب في معدلات التضخم ما بين الفترة 2010 و2019 بالموازاة مع حجم الإنفاق وذلك راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها السياسة المالية والخفض من الإنفاق الحكومي.

ومن هنا يكمن دور السياسة المالية في معالجة التضخم من خلال أداة من أدواتها وهي تخفيض الإنفاق الحكومي، إضافة إلى الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم الجمركية وبعض الضرائب والتي يمكن للسياسة المالية بها معالجة التضخم.

ب- دور السياسة المالية في الحد من البطالة:

الجدول رقم (02-16) تطور معدل البطالة بالنسبة لمعدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي

بالجزائر 2001-2019

السنة	معدل البطالة%	معدل لإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي % BIP
2001	27.3	31.3
2002	25.7	34.3
2003	23.7	32.2
2004	17.7	30.8
2005	15.3	27.2
2006	12.5	29.0
2007	13.8	34.55
2008	11.3	34.56
2009	10.2	34.41
2010	10	37.3
2011	10	40.3
2012	11	44.5
2013	9.8	36.5
2014	10.6	40.6
2015	11.2	45.8
2016	10.5	43.4
2017	11.7	40.9
2018	11.7	
2019	11.4	

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي"، 2001-2008، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40، ديسمبر 2017، ص 29.

النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019، ص 29

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا محسوسا، فبعدها كانت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأولى من الدراسة حيث تجاوزت 27.2 % سنة 2001 نتيجة لانعكاسات الأزمة التي اجتاحت البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على أحدث المزيد من مناصب الشغل بالإضافة إلى تسريح العمال، وانخفضت هذه النسب إلى 10% سنة 2010 نتيجة لتحسن الوضع الأمني والاقتصادي والارتفاع الطفيف في أسعار النفط، وكذا برامج النمو الاقتصادية أين تم استخدام الانفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي. بهدف مكافحة الفقر واحداث فرص العمل ولوجود التفاوت بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي بقيت نسبة البطالة في تذبذب مستمر إلى غاية 2019 وهذا يدل على أن السياسة المالية التقشفية وانخفاض الانفاق الحكومي من الناتج الاجمالي BIP.

فعلى السياسة المالية الزيادة في حجم الانفاق الحكومي للزيادة في البرامج الاستثمارية دعم انشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات انشاء مناصب عمل.

ج- التوازن المالي الداخلي (رصيد الموازن):

الجدول رقم (02-17) التوازن المالي الداخلي (رصيد الموازنة)

الوحدة: مليار دولار

سعر	رصيد الموازنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	ا
24.8	184.5	1505.5	1321	2001
25.2	52.7	1603.2	1550.5	2002
29	284.2	1974.4	1690.2	2003
38.7	337.9	4229.7	1897.8	2004
54.6	1030.9	3082.6	2052	2005
65.9	1186.8	3639.8	2453	2006
74.8	579.3	3687.8	3108.5	2007
99.9	999.5	5190.5	4191	2008
62.2	-570.3	3676	4246.3	2009
80.2	-74	4392.9	4466.9	2010
112.9	-63.5	5790.1	5853.6	2011
111	-677.3	6339.3	7016.6	2012
109.5	-66.7	5957.5	6024.2	2013
100.2	-1241.8	5738.4	6980.2	2014
53.1	-2553.2	5103.1	7656.3	2015
45.0	-2341.4	5042.2	7383.6	2016

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

56.5	-1206.5	6182.8	6389.3	2017
	-85.8	6714.2	6800	2018
	-1953.1	6507.9	7561.7	2019

المصدر :- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 بتاريخ 28 ديسمبر 2017، ص 65،45

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 79 بتاريخ 30 ديسمبر 2018، ص 28

إذ تتبعنا رصيد الميزانية وعلاقته نمو الإيرادات والنفقات نلاحظ أن نفقات العامة والإيرادات العامة في تزايد مستمر من سنة 2001 إلى غاية 2008 حيث سجل رصيد الميزانية فائضا بلغ ذروته في سنة 2005 و2006 حيث قدر بـ 1186.8 و 1030.6 مليار دج على التوالي وذلك راجع للمستويات القياسية التي سجلتها أسعار النفط في هاتين السنتين، وما نجم عن ذلك من ارتفاع الإيرادات من الجباية البترولية والتي مكنت من تغطية النفقات العامة الكلية.

ولكن مع التوسع الكبير في النفقات العمومية أصبح رصيد الميزانية يسجل عجزا مستمرا ابتداء من سنة 2009 حيث قدرة بـ 570.3 مليار دج وكان ذلك نتيجة تراجع الإيرادات النفطية عقب الأزمة المالية العالمية وتزايد المستمر للنفقات العامة، لتخفف العجز إلى 74 مليار دج سنة 2010 إلى 63.5 مليار دج سنة 2011.

2- السياسة المالية والتوازن الاقتصادي الخارجي:

أ- التحكم في سعر الصرف:

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع تخفيض الكبير للدينار الجزائري، وهذا بسبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقييم الموجه، وهذا ما أثر سلبا على سعر الصرف، والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف بالنسبة لسعر البترول.

جدول رقم (02-18) دور سعر البترول في تطور معدل الصرف في الجزائر

الوحدة: الدولار مقابل الدينار الجزائري سعر البرميل دولار

السنوات	معدل الصرف	تطور سعر البترول لسعر البرميل
2001	77.2	23.1
2002	79.7	24.03
2003	77.4	28.02
2004	72.1	8.06
2005	73.	54.4
2006	72.7	65.4
2007	69.3	74.4
2008	64.6	99.97
2009	72.6	62.3
2010	74.4	80.2
2011	72.8	112.9

الفصل الثاني اصلاحات الجيل الثاني والتوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

111	77.8	2012
109	79.4	2013
100.2	80.6	2014
53.1	100.4	2015
45	110.9	2016
56.5	111	2017
	116.61	2018
	118.9	2019

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: مؤشرات البنك الدولي، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017، ص 20. النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48، ديسمبر 2019، ص 20

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من سنة 2001 إلى 2003 مزامنا مع ذلك انخفاض أسعار البترول، ليعود إلى مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004 السنة التي بدء فيها تحسن للوضع المالي الصافي وهو الأمر الذي كانت لها انعكاسات على القورات المالية للجزائر من حيث إيرادات الميزانية واحتياطات سعر الصرف لتصل خلال السنوات 2005 و2006 و2007 إلى مليار دولار و 77.78 مليار دولار و 110.18 مليار دولار على التوالي، ولقد تزامنت هذه الفترة مع انتهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ سنة 1998 الأمر الذي دفع الدولة إلى انتهاج سياسة مالية توسعية والذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية لسنة 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية، وبدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012 حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغ سنة 2014 قيمة صرف الدينار 80.56 مقابل الدولار الأمريكي، ليتواصل الانخفاض إلى سنة 2017 لتصل قيمة الدينار 110.97 مقابل الدولار الأمريكي وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول، والتباطؤ في وتيرة المشاريع الاقتصادية والإنتاجية. إضافة إلى ارتفاع المنتجات الفلاحية الطازجة، والأمر الذي دفع الدولة لانتهاج سياسة مالية انكماشية.

ومن هنا يمكن القول أن سعر البترول هو المتحكم الأساسي في سعر الصرف، ولأن الجزائر تعتبر 97 % من إيراداتها من الجباية البترولية والتي من خلالها تحدد السياسة المالية التي سيتم انتهاجها خلال تلك الفترة.

ب- مواجهة السياسة المالية للعجز في ميزان المدفوعات:

إن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لدى أي بلد مرهون بالأداء الاقتصادي على المستوى الخارجي، وهو مرتبط كذلك بشكل مباشر بأسعار الصرف، فأى خلل في أحدهما أو كلاهما يؤدي إلى اختلالات كبيرة على النشاط الاقتصادي، وفيما يتعلق بتطور أرصدة ميزان المدفوعات، أسعار الصرف وأسعار البترول للفترة ما بين 2001-2019 فيمكن إظهارها من خلال الآتي:

الجدول رقم (02-19) تطور رصيد ميزان المدفوعات، اسعار الصرف واسعار البترول لفترة 2001-

2019

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات بمليار دولار	سعر البرميل بالدولار الأمريكي	سعر الصرف بالدينار
2001	6,19	24,8	77,2
2002	3,66	25,2	79,7
2003	7,47	29	77,4
2004	9,25	38,7	72,1
2005	16,94	54,6	73,3
2006	17,73	65,9	72,6
2007	29,55	74,8	69,3
2008	36,99	99,9	64,6
2009	3,86	62,2	72,64
2010	15,33	80,2	74,4
2011	20,06	112,9	72,85
2012	26,44	111	77,55
2013	0,13	109,5	79,38
2014	5.88 -	100,2	80,56
2015	27.5 -	53.1	100.4
2016	26.0 -	45	110.9
2017	21.76 -	56.5	111
2018	15.82		116.6
2019	3.25 -		118.9

المصدر: بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/>

نلاحظ من خلال الجدول فائض معتبر في رصيد ميزان المدفوعات خلال السنوات الأربعة الأولى 2001-2002-2003-2004 بلغ 6.2 و 3.6 و 7.4 و 9.3 مليار دولار على التوالي ويستمر ذلك ناتج ارتفاع اسعار البترول في الاسواق الدولية واستمر الفائض ليصل إلى 16.94، 17.7، مليار دولار خلال 2005 و 2006، فقد ارتفع متوسط سعر البترول الخام بأكثر من 20 % في سنة 2006 اذ بلغ المتوسط 65.9 دولار للبرميل مقابل 54.6 دولار للبرميل سنة 2005 ونتيجة ذلك وصلت حصيلة الصادرات إلى 54.74 مليار دولار سنة 2006 مقابل 20.68 مليار دولار للواردات مما انعكس بالاتجاهات على رصيد الميزان التجاري و قدر بـ 34.08 مليار دولار سنة 2006، وبينما حساب رأس المال فكان في حالة العجز توسعت طوال السنوات من 2001-2005 وصلت - 4.78 مليار دولار خلال السنة الأخيرة، اثر التسديد المسبق من الدين الخارجي، وبالموارد مع هذا فقد كان احتياطي الصرف الاجنبي خلال هذه الفترة زيادة مستمرة أين بلغ 56.18 مليار دولار سنة 2005 وعلى هذا الاساس تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر

بشكل خاص سنة 2007، برصيد اجمالي لميزان المدفوعات يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق سنتي 2005 و 2006 أين سجل فائض بـ 29.55 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى تزايد القوي في مستوى الاحتياطات الرسمية للصراف التي سجل فائض 77.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 110.18 مليار دولار سنة 2007 إلى جانب استقرار معدل الصراف الفعلي الحقيقي للدينار، وواصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل سنة 2008 إلى 36.99 مليار دولار وهي أكبر قيمة له، ليخفف شكل كبير سنة 2009 أين سجل فائضا بقيمة 3.86 مليار دولار وذلك نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول 99.8 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009، بينما الملاحظ خلال هذه الفترة أن الصراف صرف الدينار مستقرة نسبيا، حيث فاقت في معظمها عتبة 70 دج للدولار الواحد باستثناء التحسن الطفيف خلال سنتي 2007 و 2008 أين سجل صراف 69.30، 64.6 دج للدولار واحد.

غير أن الفترة من 2013 إلى 2017 عرفت انخفاضا في رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل عجز خلال السنوات 2014-2015-2016-2017 كانت على التوالي 5.88 مليار دولار 27.5 مليار دولار 26 مليار دولار و 21.76 مليار دولار أما في سنة 2018 فسجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا قدره 15.8 مليار دولار وفي سنة 2019 فقد سجل عجز قدره 3.25 مليار دولار.

خلاصة الفصل الثاني:

تباينت اتجاهات السياسة النقدية والمالية المتبعة في الجزائر تبعا للنظام الاقتصادي المتبع والظروف الاقتصادية السائدة، فخلال مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق ومع استمرار تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، لم تجد السلطات الجزائرية حلا سوى الاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية تمكنت من ابرام برنامج للتعديل والاصلاح الهيكلي التزمت من خلاله باتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية. استطاعت الجزائر استرجاع بعض التوازنات على غرار خفض معدلات التضخم وتسجيل معدلات نمو موجبة وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وهذا راجع اساسا لتحسن اسعار النفط، ومع بداية الالفية الثالثة والتي نخم عنها اعادة تشكيل الاحتياطات الاجنبية وكذلك الارتفاع المفرط للسيولة المصرفية في ظل الفائض المستمر لرصيد ميزان المدفوعات والموازنة العامة، مما جعل بنك الجزائر يتبع سياسة نقدية توسعية تزامنا مع تزجه الحكومة إلى اتباع سياسة مالية توسعية من خلال تسطير برامج تنموية. وفي سنة 2015 عادة أسعار النفط للانخفاض فاضطرت الحكومة الجزائرية باتخاذ اجراءات تقشفية بالموازاة مع قيام بنك الجزائر باتباع سياسة نقدية انكماشية في ظل تراجع الإيرادات العامة، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات.

خاتمة

تعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتدخل الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق استخدامات المعطيات النقدية لاسيما معدلات الفائدة، أسعار الصرف، وكذلك العرض النقدي. بالإضافة إلى المتغيرات المالية والمتمثلة في النفقات العامة والارادات العامة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الاهداف المرجوة. كما تستخدم أيضا هاتين السياستين في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية والتي أصبحت الاقتصاديات الوطنية عرضة لها نتيجة توالي الازمات المالية، وزيادة الترابط بين الاقتصاديات الدولية في إطار العولمة الاقتصادية والاتفاقيات الدولية. وقد ساهمت الاصلاحات المتخذة خلال عشرية التسعينيات في استعادة بعض التوازنات الاقتصادية الكلية، ولقد باشرت الجزائر في اصلاحات الجيل الثاني والتي تمس كل من السياستين النقدية والمالية لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

نتائج واختبار الفرضيات:

- ✓ **نفي الفرضية الاولى:** لأن السياسة النقدية تحتوي على أدوات أخرى أكثر أهمية لتحقيق التوازن تتمثل في سياسة السوق المفتوحة، سياسة إعادة الخصم؛
- ✓ **اثبات صحة الفرضية الثانية:** تسعى السياسة المالية بمختلف أدواتها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- ✓ **اثبات صحة الفرضية الثالثة:** تكمن أهمية التنسيق بين السياسات النقدية والمالية في عدم التعارض بين أهدافهما؛
- ✓ **نفي الفرضية الرابعة:** أدت السياسات النقدية والمالية المتبعة في إطار الاصلاحات الاقتصادية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- ✓ **اثبات صحة الفرضية الخامسة:** تعتبر السياسة النقدية أداة هامة لتحقيق التوازن في الجزائر؛
- ✓ **اثبات صحة الفرضية السادسة:** السياسة المالية المطبقة في الجزائر هي السياسة المالية التوسعية لتقليل من الاختلالات لتحقيق التوازن الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

- تذبذب رصيد ميزان المدفوعات وعدم استقراره من سنة لأخرى نتيجة ارتباطه الوثيق بأسعار النفط في الاسواق الدولية؛
- رغم الانخفاض المستمر للدينار الجزائري في أغلب سنوات الدراسة، إلا أن ذلك لم يكن له تأثيرا بارزا على ميزان المدفوعات، نظرا لضعف الجهاز الانتاجي الوطني؛
- يعد تطبيق مجموعة من التدابير والسياسات بالإضافة إلى برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر من أسباب انخفاض معدلات البطالة، وبالرغم من ذلك لم توفق السياسة النقدية والمالية في تحقيق هدف العمالة.

التوصيات والمقترحات:

على ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم بعض المقترحات:

- ضرورة قيام السلطة النقدية بمتابعة مستمرة لأدوات السياسة النقدية ضمانا لفعاليتها؛
- ضرورة المتابعة الدائمة لمسألة التنسيق بين أدوات السياسة النقدية والمالية، خدمة لأهداف الاقتصادية العامة.

➤ ضرورة اثناء السوق النقدية من خلال:

__تنشيط عمليات السوق المفتوحة؛

__إنشاء آليات تسمح بتحويل الموارد، بتقليل عراقيل استفادة المؤسسات الانتاجية، وخاصة المتوسطة والصغيرة من التمويلات.

➤ لابد من الصرامة أكثر في تطبيق اجراءات السياسة النقدية والمالية خاصة مع تدهور اسعار النفط العالمية وبقاء الجزائر على قطاع المحروقات المهيمن على ايرادات الجزائر؛

➤ ترشيد الانفاق العمومي وإعادة النظر في التوزيع البيئي للنفقات العمومية؛

➤ وضع سياسة مالية استشرافية من أجل معرفة المشاريع ذات الاولوية للاقتصاد الوطني.

آفاق الدراسة: بعد هذه الدراسة واستخلاص النتائج السابقة وتقديم الاقتراحات

ومن خلال هذا الموضوع نقترح المواضيع التالية:

- ✓ فعالية أداء السياسات الاقتصادية في ظل تغير المؤشرات الخارجية دراسة حالة الجزائر؛
- ✓ تقييم دور اصلاحات الجيل الثاني في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر؛
- ✓ دور السياسة المالية في ضبط مؤشرات الاداء الداخلية دراسة حالة الدول المغاربية؛
- ✓ فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي دراسة حالة (الجزائر _ تونس).

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. إيمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات نماذج التوازن و اللا توازن)، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
2. اباد عبد الفتاح النصور، اساسيات الاقتصاد الكلي، ط2، دار الصفاء، عمان، 2014.
3. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأزابطة، الاسكندرية، 2006.
4. بخازي عدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
5. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
6. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (تمارين ومسائل محلولة)، دار اسامة للطباعة والنشر، الجزائر.
7. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، ط1، الخلدونية، الجزائر، 2007.
8. خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الاقتصاد المصرفي البنوك التجارية السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.
9. سلام سميح، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
10. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
11. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
12. طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
13. طالب محمد عوض ورا، مدخل الى الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، 2001.
14. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
15. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
16. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، 2013.
17. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.
18. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.
19. محمد العربي الساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006.
20. محمود فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
21. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد، عمان.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. إيمان زوين، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستوري قسنطينة، الجزائر 2010-2011.
2. بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجيدراسة حالة الجزائر 1990-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي، مباح ورقلة، 2019.
3. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990.2004، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
4. زكرياء مسعودي، تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيلدراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، 2019.
5. طويلبهاء الدين، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016/2015.
6. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، 1990، 2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007.
7. يجاوي عبد الحفيظ، إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائرما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (1980-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.

8. حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998 – 2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
9. راضية سمهان خزاز، دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، 2012.
10. زكية مخلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على بنوك الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
11. محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بكر بالقائد، الجزائر، 2009-2010.
12. مزغاش عبد القادر، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 1990.2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011.
13. بجاوي عبد الحفيظ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010-2011.

الجرائد والمجلات:

1. أحمد أوشانباالعزوز بن علي، الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 17، جامعة الشلف، جانفي 2017.
2. حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الاصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مجلة les cahiers du mecas، المجلد 03، العدد 01، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 30-04-2007.
3. زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة الفترة 2016، 2001، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06 / جوان 2017.
4. محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2011.2001، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 2، العدد 37، جوان 2012.
5. منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديدة، العدد 16، جامعة العقرون، الجزائر، جانفي 2017.
6. موساوي آمال، فطيمة مشتر، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي _دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000_2017م)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 06، 2018.
7. الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 76 بتاريخ 28 ديسمبر 2017.
8. الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 79 بتاريخ 30 ديسمبر 2018.

الملتقيات:

1. عبد الجليل شليق واخرون، استيفاء الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ضوء الاصلاحات، ملتقى دولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة بالدول النامية، جامعة الوادي، 03، 02 ديسمبر 2019.

التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015م، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016م، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2017.
3. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
4. التطورات الاقتصادية والنقدية لبنك الجزائر 2005-2006-2010-2015، التقرير السنوي لبنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019.
5. تقارير بنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي"، 2001-2008-2014، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40، ديسمبر 2017 لبنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019.
6. التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006-2010-2013-2017-2018، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 48 ديسمبر 2019.

7. التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2006-2010-2013-2017-2018، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر.
8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20.

المواقع الالكترونية:

1. <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/26856/index.html>
تم الاطلاع يوم 03 مارس 2020. على الساعة 11:00
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول من الموقع www.premier-ministre.gov.dz
3. بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/>
4. قانون المالية 2017 م ما يجب معرفته عن أهم الإجراءات الجبائية بالجزائر، تم الإطلاع بتاريخ 2020/09/19 م على الساعة 18:00.
[Www.rddioalgerie.dz](http://www.rddioalgerie.dz)
5. منى كمال، الادار النظري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية، من على الموقع <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/26856/index.html> تم الاطلاع يوم 03 مارس 2020. على الساعة 11:00

المراجع الأجنبية:

- 1- Etude de Mme ABBES Amina, *Efficacité et limites de la politique économique et conjoncture dans un modèle de type " Mundell-Fleming "*, étude économique sur l'Algérie, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Nom publié, Université de Tlemcen, Algérie, 2014/2015.
- 2- Powel Marszalek, *Coordination of monetary and fiscal policy, Volume3, Number 2, The Poznan University of Economics, 2003.*
- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors-série, aout 2020 3
- Eber, Fcombamous, *lesuvi de Washington, economic applique, tome LVIII, n°2, 2005, p9*